دولة فلسطين
هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي

2019

دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي

2019

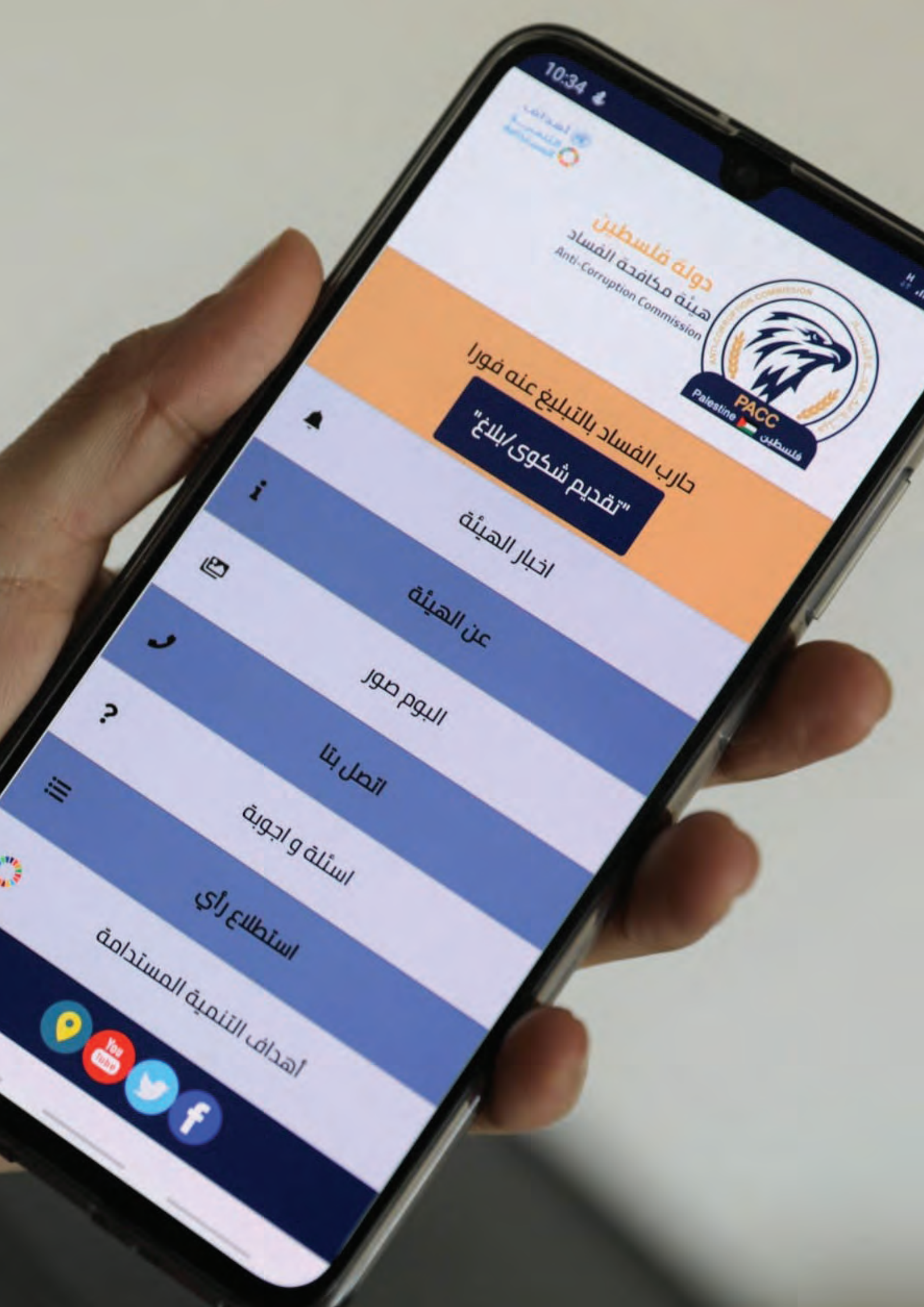
10:34
دولة فلسطين
هيئة مكافحة الفساد
Anti-Corruption Commission
PACC
Palestine
فلسطين
حارب الفساد بالتبليغ عنه فورا
"تقديم شكوى /بلاغ"
اخبار الهيئة
عن الهيئة
اليوم صور
اتصل بنا
اسئلة و اجوبة
استطلاع رأي
اهداف التنمية المستدامة

فريق إعداد التقرير السنوي 2019

أ. عبد الله عليان	رئيساً
أ . هنادي أبو بكر	عضواً
أ. شادي زكارنة	عضواً
أ. وسيم بدر	عضواً
أ. منتصر حمدان	عضواً
أ. عبد الله نواهضه	عضواً
أ. سيرين عواودة	عضواً
أ.سميحة خليفة	عضواً
أ. إياد حمدان	مقرراً

مراجعة فنية

أ. إبراهيم الطرشة

أ. زياد سراحنه

متابعة فنية

أ. أشرف نواره

أ. فادي شطارة

التصميم والإخراج الفني:

turquoise

شركة تُرْكُواز للدعاية والإعلان

Turquoise for Adv & PR Co.

www.turquoise.ps

«إذا نجحنا في محاربة الفساد فإننا سنكون في طريقنا إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة نزيهة تؤمن بالقانون»[1].

سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

1 . تم اقتباسها من كلمة فخامة السيد الرئيس خلال افتتاح المؤتمر الدولي الأول للهيئة «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»، بتاريخ التاسع من كانون أول للعام 2019.

كلمة رئيس الهيئة

يمثل التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد في العام 2019، والذي تصدره بشكل دوري سنوي، أداة تسلط هيئة مكافحة الفساد من خلالها الضوء على الدور والجهد والأداء المتميز والمتواصل الذي تبذله الهيئة في تصديها ومكافحتها للفساد والوقاية منه بكافة الوسائل، معتمدةً في ذلك على عدد من العوامل التي تشكل نقاط قوة وعلى رأسها وجود إرادة سياسية يمثلها فخامة الرئيس، معلناً الحرب في أكثر من مناسبة ومقام على الفساد والفاسدين، و داعياً للعمل على تحقيق النتيجة التي نصبوا إليها جميعا في مجتمع يخلو من الفساد.

وليس بعيداً عن ذلك، فقد كان لتنامي الوعي الوطني والمؤسساتي، وتزايد الاحتضان الشعبي لجهود مكافحة الفساد دوراً مهماً في الوقوف سداً منيعاً أمام تفشي هذه الظاهرة ونتائجها المدمرة على قضية شعبنا و تحقيق طموحاته في بناء دولته ومؤسساته على أسس النزاهة والشفافية وحاجته لمجتمع خالي من الفساد.

وفي هذا المقام لا بد من الإشارة إلى القفزة النوعية التي حققتها الهيئة في مجال العلاقات الدولية والإقليمية، والمكانة المرموقة التي تحتلها الهيئة على الصعيد العربي والدولي، وذلك من خلال التشبيك والتفاعل والتناغم مع الجهود الدولية والإقليمية، حيث شكلت فلسطين نموذجاً في أدائها وبرامجها وخططها لمكافحة الفساد.

يأتي نشر هذا التقرير عقب عقد المؤتمر الدولي الأول للهيئة « نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»، والذي تُوِّجَ بإطلاق الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020 -2022، حيث نظمت الهيئة هذا المؤتمر تحت رعاية وحضور فخامة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) حفظه الله، وبمشاركة وطنية وإقليمية ودولية واسعة، عكست الإهتمام الواسع بالفساد ومكافحته، وتضافر الجهود الوطنية والدولية لتعزيز وتكريس منظومة النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد.

يتضمن هذا التقرير العديد من المؤشرات والمواضيع ذات الصلة بمكافحة الفساد، والتي تشير إلى زيادة في فاعلية السياسات والبرامج التي تنفذها الهيئة ويعكس تطوراً وتزايداً ملحوظاً في آليات ووسائل الرقابة، ويأتي نشر هذا التقرير انسجاماً مع سياسة الهيئة في تقديم كافة المعطيات والبيانات المطلوبة لوضعها في متناول الجميع، لتشكل مرجعاً رسمياً عند الحاجة والضرورة، حيث يعرض التقرير أعداد القضايا التي نظر فيها القضاء ومحكمة جرائم الفساد خلال عام 2019، كما ويعرض أعداد الشكاوى والمشتكى عليهم وتوزيعاتهم المختلفة كذلك، و يعرض ايضا نشاط الهيئة حول إقرارات الذمة المالية التي تم استيفاؤها وتلك التي لا زالت قيد المتابعة، هذا إضافة إلى العديد من المؤشرات ذات الصلة.

كلنا أمل في أن يضيف هذا التقرير إضافة نوعية للمهتمين بموضوع وقضايا مكافحة الفساد، وفي زيادة نشر الوعي والمعرفة، و أن يسد ثغرة معرفية ويشكل مصدراً مهماً من مصادر البيانات الضرورية حول الفساد ومكافحته، وأن يقدم هذا التقرير تعريفاً ولو محدوداً لجهود أولئك الجنود المجهولين العاملين في هيئة مكافحة الفساد الذين يواصلون الليل بالنهار عملاً وجهداً وتفانياً ليكونوا رأس الحربة في مواجهة الفساد والفاسدين، فلكم مني كل التحية والتقدير.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	18
التنظيم القانوني للهيئة	19
أولاً: الشكاوى والبلاغات	25
ثانياً: تقرير استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	31
ثالثاً: التدقيق والتفتيش	34
رابعاً: اقرارات الذمة المالية	37
خامساً: تقرير بأعمال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019	46
سادساً: تقرير بالأحكام القضائية الصادرة بقضايا الفساد والعائدات الجرمية	51
سابعاً: التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية	56
مذكرات التعاون مع الشركاء	57
الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022	59
المؤتمر الدولي الأول للهيئة «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»	62
الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	68
أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع العام	70
أنشطة الهيئة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	74
أنشطة الهيئة مع قطاع الشباب	75
أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الخاص	76
أنشطة الجامعات وتدريس المساقات الجامعية	77
ثامناً: التدابير الوقائية	83
تاسعاً: المطبوعات	87
عاشراً: التعاون الدولي	89
أحد عشر: إنجازات الهيئة في مجال تكنولوجيا المعلومات	93
اثنا عشر: أنشطة الهيئة في مجال الإعلام	96
ثلاثة عشر: أنشطة الهيئة الإدارية والمالية	105

فهرس الجداول

الجدول 1	توزيع الشكاوى والبلاغات على القطاعات في عام 2019	27
الجدول 2	توزيع الشكاوى والبلاغات حسب أشكال الفساد	27
الجدول 3	اعداد الشكاوى والبلاغات حسب نتيجة المتابعة	28
الجدول 4	اعداد المشتكين والمشتكى عليهم حسب الجنس والجهة خلال عام 2019	29
الجدول 5	عدد الإقرارات التراكمي وعدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة من المكلفين خلال عام 2019	41
الجدول 6	إجمالي الإقرارات المستلمة من الموظفين التي تنطبق عليهم شروط التكليف خلال عام 2019	42
الجدول 7	إجمالي الرصيد التراكمي للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف وحتى نهاية عام 2019	43
الجدول 8	اعداد القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب القطاع	46
الجدول 9	التوزيع النسبي للقضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب الجرائم	47
الجدول 10	عمل نيابة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2019	48
الجدول 11	القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2019	52
الجدول 12	العائدات الجرمية المحكوم بردها والمستردة على صورة نقود سائلة	53
الجدول 13	الجهات التي تم التوقيع معها على مذكرات تعاون خلال عام 2019	57
الجدول 14	عدد الطلبة المسجلين لمساقي مكافحة الفساد للفصل الأول للأعوام الدراسية 2018-2020	77

فهرس الأشكال

الشكل 1	**اعداد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة للأعوام 2011 - 2019**	26
الشكل 2	**اعداد التقارير المنجزة حسب القطاع**	34
الشكل 3	**جولات التفتيش وزيارات الفحص الميداني حسب القطاع**	35
الشكل 4	**اعداد الأشخاص المرفوعة عنهم السرية المصرفية حسب القطاع**	35
الشكل 5	**الجهات التي يمكن للهيئة أن تطلب من المحكمة العليا فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم**	38
الشكل 6	**الفئات التي تم إستهدافها للمرة الأولى خلال عام 2019**	40
الشكل 7	**اعداد إقرارات الذمة المالية الدورية المسلمة للهيئة حسب القطاعات**	40
الشكل 8	**اعداد الإقرارات المسلمة إلى الهيئة للأعوام 2012 - 2019**	44
الشكل 9	**إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019**	46
الشكل 10	**إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019 حسب الجنس**	47
الشكل 11	**اعداد القضايا التحقيقية المنجزة خلال عام 2019**	48
الشكل 12	**اعداد القضايا التحقيقية المقيدة على سجل القضايا لدى نيابة جرائم الفساد للأعوام 2010 - 2019**	49
الشكل 13	**الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2019 حسب نتيجة الحكم**	51
الشكل 14	**توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2019 حسب الجنس**	52
الشكل 15	**اعداد المتهمين المحكومين بحكم قضائي حتى نهاية عام 2019 حسب نتيجة الحكم**	53
الشكل 16	**الأخبار الصادرة عن المكتب الاعلامي خلال عام 2019**	96
الشكل 17	**المواقع المحلية التي نشرت أخبار الهيئة**	96
الشكل 18	**الإرتفاع في عدد الأنشطة والفعاليات المصورة خلال عام 2019**	100
الشكل 19	**التقارير المصورة موزعة على أشهر السنة**	100
الشكل 20	**تقسيم التقارير الإذاعية خلال عام 2019**	102
الشكل 21	**التوزيع النسبي لمهمات السفر الخارجية حسب برامج عمل الهيئة خلال عام 2019**	105

أرقام ذات دلالة

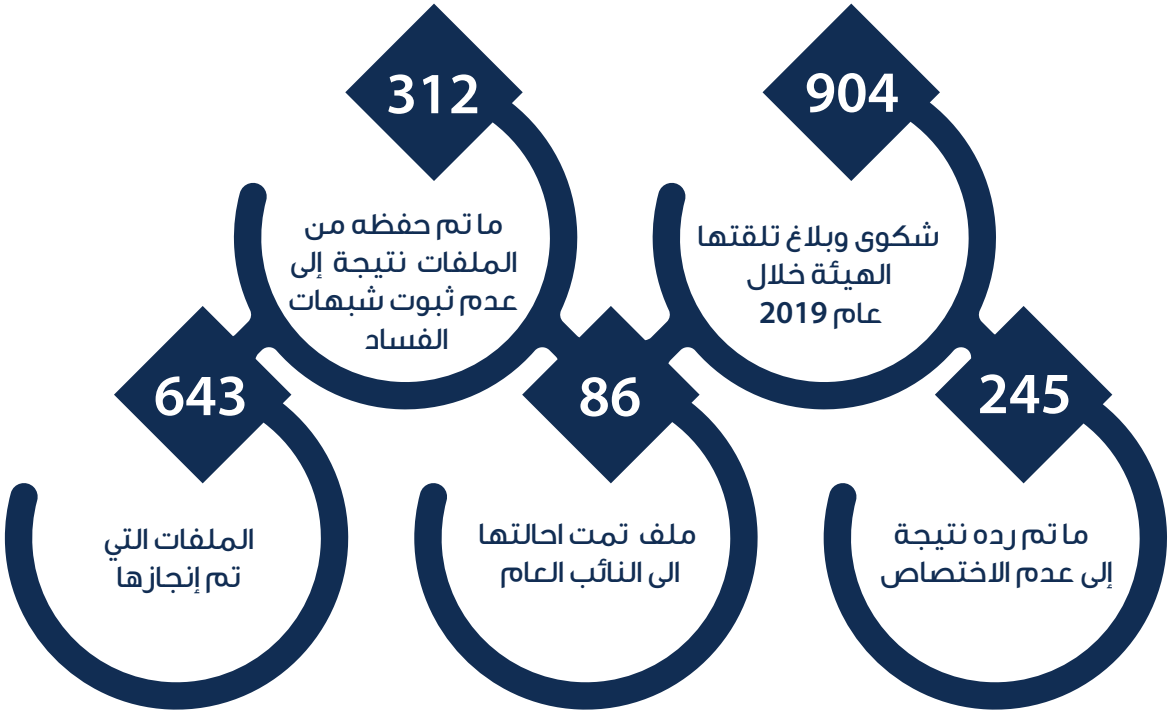

التوزيع النسبي للشكاوى حسب القطاع

التوزيع النسبي للشكاوى الواردة خلال عام 2019 حسب نوع الجريمة

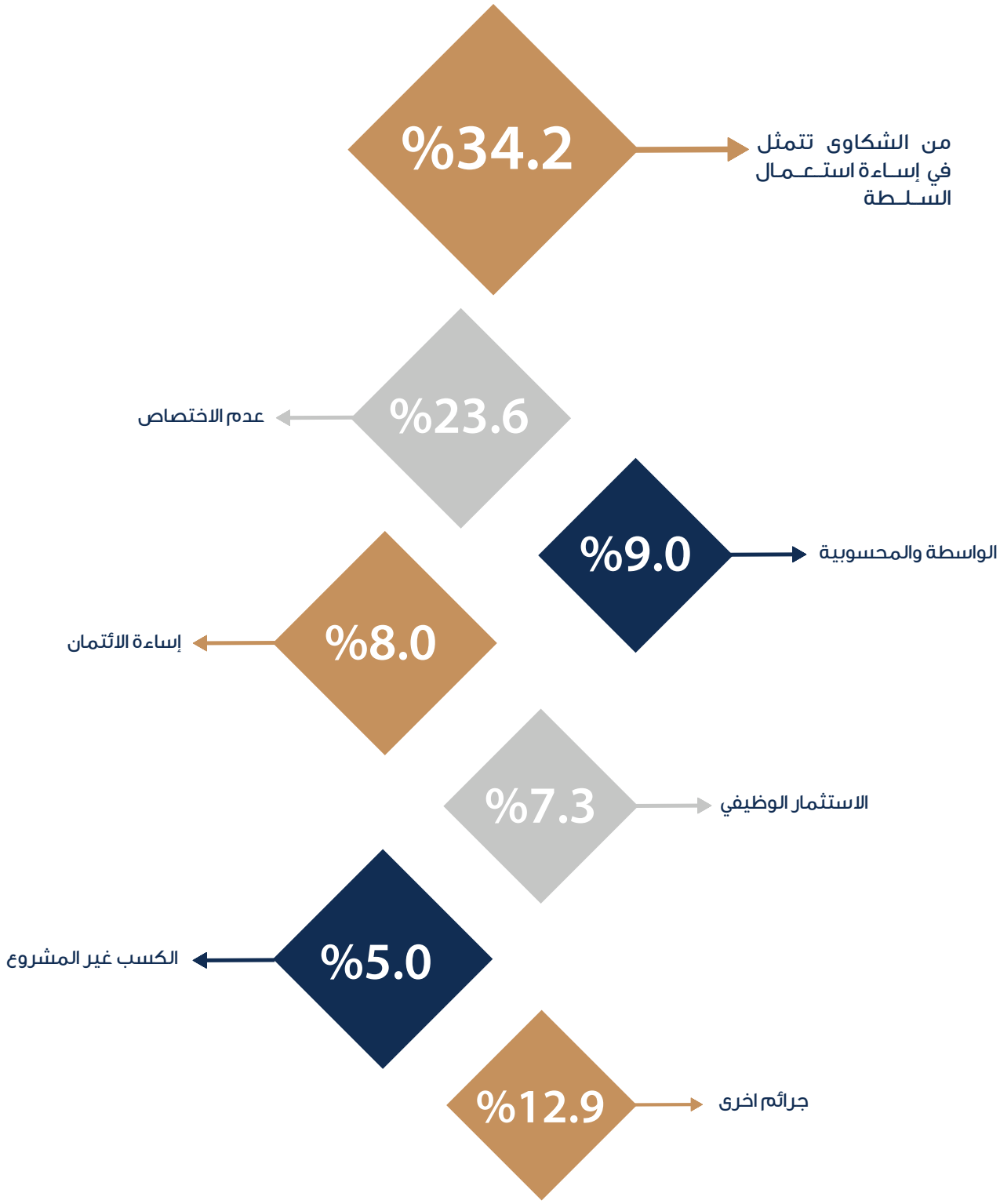

162

شكوى وبلاغ
تم تقديمها خلال
عام 2019 ضد
موظفي الفئات
العليا

التدقيق والتفتيش

56

جولة تفتيشية

73

تقرير متعلق بنتائج الفحص
الميداني والتحليل المالي
للشكاوى والبلاغات

إقرارات الذمة المالية

55027

الرصيد التراكمي للاقرارات
التي سلمت حتى نهاية
عام 2019

6013

يعتبر هذا الرقم إجمالي
إقرارات الذمة المالية التي تم
تسليمها الى الهيئة
خلال عام 2019

ملخص عمل نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019

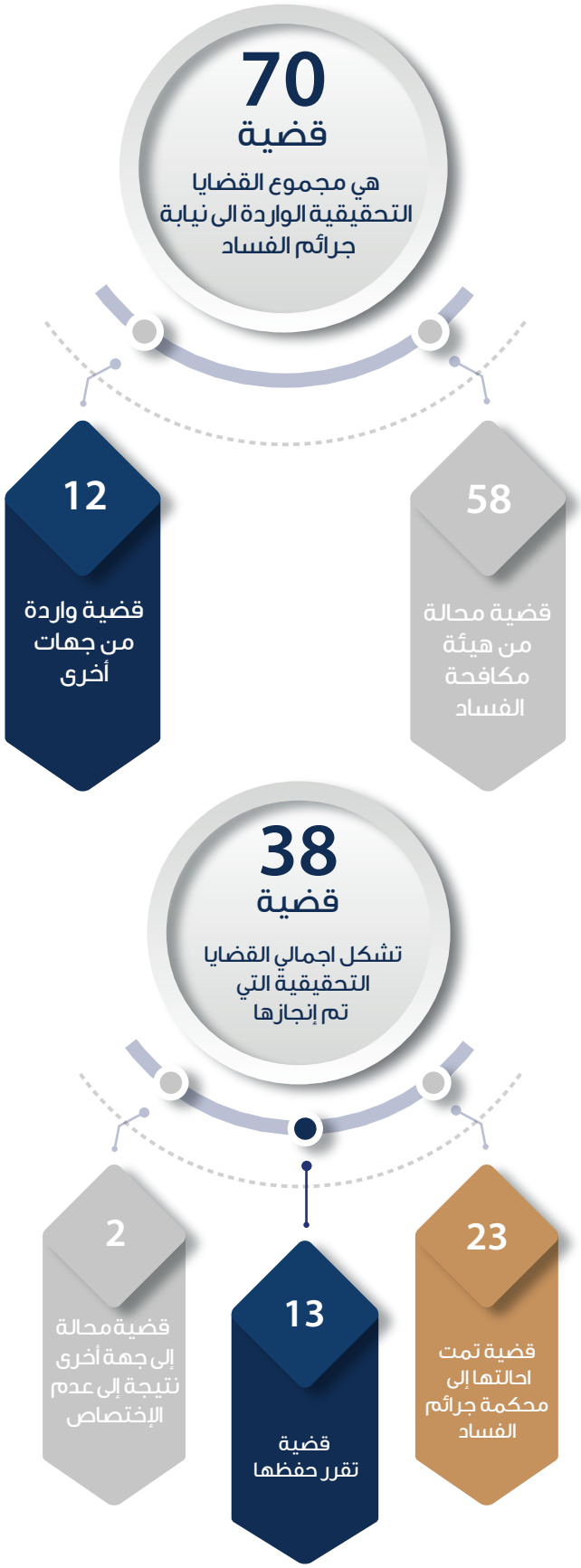

تشكل هذه القضايا اجمالي القضايا التحقيقية المقيدة على سجل نيابة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2019

التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

28
مذكرة تعاون مشتركة مع شركاء جدد

57
نشاط وفعالية بشأن النزاهة والشفافية

11038
شخص تم استهدافهم من مختلف القطاعات

1764
مشارك في المؤتمر الدولي الأول للهيئة "نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة"

8
جامعات وكليات جامعية طرحوا مساقي مكافحة الفساد خلال العام الدراسي الحالي

2070
طالب وطالبة سجلوا في مساقي مكافحة الفساد

ثلاث دراسات حول تحليل مخاطر الفساد

- دراسة تحليل مخاطر الفساد في قطاعين ضمن عمل وزارة العدل (السجل العدلي، الطب الشرعي).
- دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي (التأمينات، العطاءات، وشراء الخدمة).
- دراسة تحليل مخاطر الفساد في سلطة الاراضي.

185

تقرير وخبر صحفي
خلال عام 2019

المقدمة

تلتزم هيئة مكافحة الفساد منذ نشأتها عام 2010 بمنظومة من القوانين والإجراءات، وتنسجم في أدائها مع الإتفاقيات الإقليمية والدولية، حيث تمتثل في أدائها إلى الأسس القانونية التي تنظم عملها وخاصة أحكام المادتين (10/8و1/6/ح) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وقد نصت هاتان المادتان على مسؤولية الهيئة في إعداد وإقرار التقرير السنوي الذي يتناول أعمال وجهود الهيئة في مكافحة الفساد ورفعه إلى فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وكذلك إلى مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

التزماً بما رود في القانون وتنفيذاً لنصوصه، تعمل الهيئة سنوياً على إعداد تقرير شامل تقدمه إلى جهات الإختصاص وفق القانون، وإلى جانب ذلك فقد حرصت الهيئة على أن يتم تعميم تقريرها على ممثلي أطياف ومكونات المجتمع الفلسطيني بقطاعاته المختلفة، بالإضافة الى نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة مما يمكن الجميع من الإطلاع عليه والتعرف على واقع مكافحة الفساد في الدولة.

نقدم من خلال هذا التقرير تعريفاً بسيطاً عن هيئة مكافحة الفساد ونشأتها والإطار القانوني الناظم لعملها واختصاصاتها والصلاحيات المنوطة بها، كما نسلط الضوء على أنشطة وأعمال وفاعليات وإنجازات الهيئة في عام 2019 ، لا سيما تلك المتعلقة في جانب إنفاذ القانون الذي تعكسه الأرقام والإحصاءات من واقع سجلات الهيئة الرسمية حول ما تلقته الهيئة من بلاغات وشكاوى، وما تم تسجيله منها كقضايا فساد تمت إحالتها رسميا إلى النيابة العامة أو القضاء.

ويتناول التقرير أيضا موضوع الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022 ، بإعتبارها أحد أهم مفاصل العمل في الهيئة وضابط الإيقاع في كل المجالات والمحاور التي تعمل بها بدءا من إنفاذ القانون و الوقاية إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد وانتهاء بمحور التعاون الدولي.

يعرض التقرير جوانب مختلفة من عمل الهيئة لعام 2019 حيث يتطرق إلى دور الهيئة الإعلامي والأنشطة التي تم تنفيذها على هذا الصعيد والمواكبة الإعلامية المحلية والدولية لعمل وجهود الهيئة في مكافحة الفساد ودرء مخاطره، وأيضا يتطرق التقرير الى الجهود التي بذلت من أجل تنسيق الجهود، والعمل المشترك مع الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الوطني ، والذي برز من خلال مجموعة مذكرات التفاهم والتعاون البينية التي تم توقيعها مع هذه المؤسسات وذلك من أجل خدمة الهدف الرئيس والمتمثل في دولة فلسطينية خالية من الفساد.

التنظيم القانوني لهيئة مكافحة الفساد:

انسجاماً مع أحكام المادة (1/6 + 36) من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وأحكام المادة (10/10) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد اللتان حثّتا الدول المُنظمة للاتفاقية، على ضرورة إنشاء هيئة أو هيئات مستقلة حسب الإقتضاء تتولى مكافحة الفساد، ومنح تلك الهيئات ما يلزم من الإستقلالية لتمكينها من الإضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له.

فقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً مع أحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن من خلال إنشائه لهيئة مكافحة الفساد التي تتمتع بالإستقلال المالي والإداري، مانحاً إياها اختصاصات تمكنها من الإضطلاع بمهامها قانوناً من أجل مكافحة الفساد بكافة أشكاله، وخوّلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

وتأكيداً لذلك نصت المادة (8/8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2015 وتعديلاته على منح الهيئة صلاحية (مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقا للإجراءات المرعية) وتنفيذاً لذلك قامت الهيئة بالتعاون مع الشركاء بإعداد التشريعات التنفيذية والمكملة للمنظومة القانونية التي تحكم عملها وفق الآتي:

1. مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات: إن الوصول للمعلومات حقاً إنسانياً أصيلاً، ومعياراً لكافة الحريات، أكدته ودعت إليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد تبناه المجتمع الدولي واعتبره ركيزة للحريات العامة، فخلال الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في العام 1946، اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 1/59، الذي نص على أن (الحق في تداول المعلومات يعد من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو المحك لكل الحريات التي تكرسها الأمم المتحدة). وانسجاماً مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي انضمت لها دولة فلسطين، تم إعداد مشروع قانون حق الحصول على المعلومات بما ينسجم مع المعايير والمتطلبات الدولية، وبشكل خاص تلك التي نصت عليها المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (10) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال عام 2019.

   حيث أن الهيئة ضاعفت جهودها لغايات إعداد وإقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، من خلال اقتراح مشروع لمجلس الوزراء يمنح هيئة مكافحة الفساد صلاحية النظر في الطعون المتعلقة بالإمتناع عن الإفصاح عن المعلومات، و لا يزال المقترح قيد إنتظار إدراجه ضمن جلسات مجلس الوزراء لإقراره أصولاً.
2. نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم: استناداً لأحكام المادة (2/18) من قانون مكافحة الفساد، تقدمت الهيئة باقتراح لإصدار هذا النظام وذلك في شهر تموز من العام الماضي، وتم إقرار النظام من قبل مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية ضمن العدد (161) بتاريخ 2019/11/28.
3. نظام الهدايا: انسجاماً مع أحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته وضمن إطار عمل الهيئة المتمثل في تعزيز النزاهة والشفافية، تقدمت الهيئة في شهر أيلول من عام 2019 باقتراح لمجلس الوزراء يتعلق بنظام خاص بالهدايا التي يتلقاها الخاضعون لأحكام القانون أثناء قيامهم بمهام رسمية داخلية او خارجية، وتم إقرار هذا النظام ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/12/26.

4. **نظام الإفصاح عن تضارب المصالح: نتيجة إدراج جريمة عدم الإفصاح عن تضارب المصالح ضمن جرائم الفساد بموجب التعديل الأخير لقانون مكافحة الفساد، أصبح من المتوجب علينا توضيح ما يتعلق بآليات الافصاح عن تضارب المصالح، و قد تم ذلك من خلال تقديم مقترح لنظام يصدر عن مجلس الوزراء بعد تشكيل لجنة مختصة، ضمت كل من وزارة العدل والأمانة العامة لمجلس الوزراء فضلاً عن هيئة مكافحة الفساد، وتم عرض المقترح على مجلس الوزراء في شهر أيلول من العام الماضي، وتم إقراره من قبل مجلس الوزراء في القراءات الأولى والثانية والثالثة، وجاري العمل على نشره في الجريدة الرسمية.**
5. **نظام المجلس الإستشاري لهيئة مكافحة الفساد: نص قانون مكافحة الفساد في المادة رقم (7/3) على أن رئيس الهيئة يشكل مجلساً استشارياً من الاشخاص المشهود لهم بالخبرة والكفاءة لغرض تقديم المشورة اللازمة فيما يعرض عليه من مسائل، وانسجاماً مع هذا النص تم إعداد مقترح نظام المجلس الإستشاري الذي يوضح تشكيل المجلس وشروط عضويته وآليات انعقاده، وقد تم عرضه على مجلس الوزراء في شهر أيلول من العام الماضي وتم إقراره بالقراءة الأولى والثانية وجاري العمل على عرضه للقراءة الثالثة.**

اختصاصات الهيئة:

تمارس الهيئة اختصاصاتها المنوطة بها قانوناً بموجب المادة (8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته على النحو الآتي:

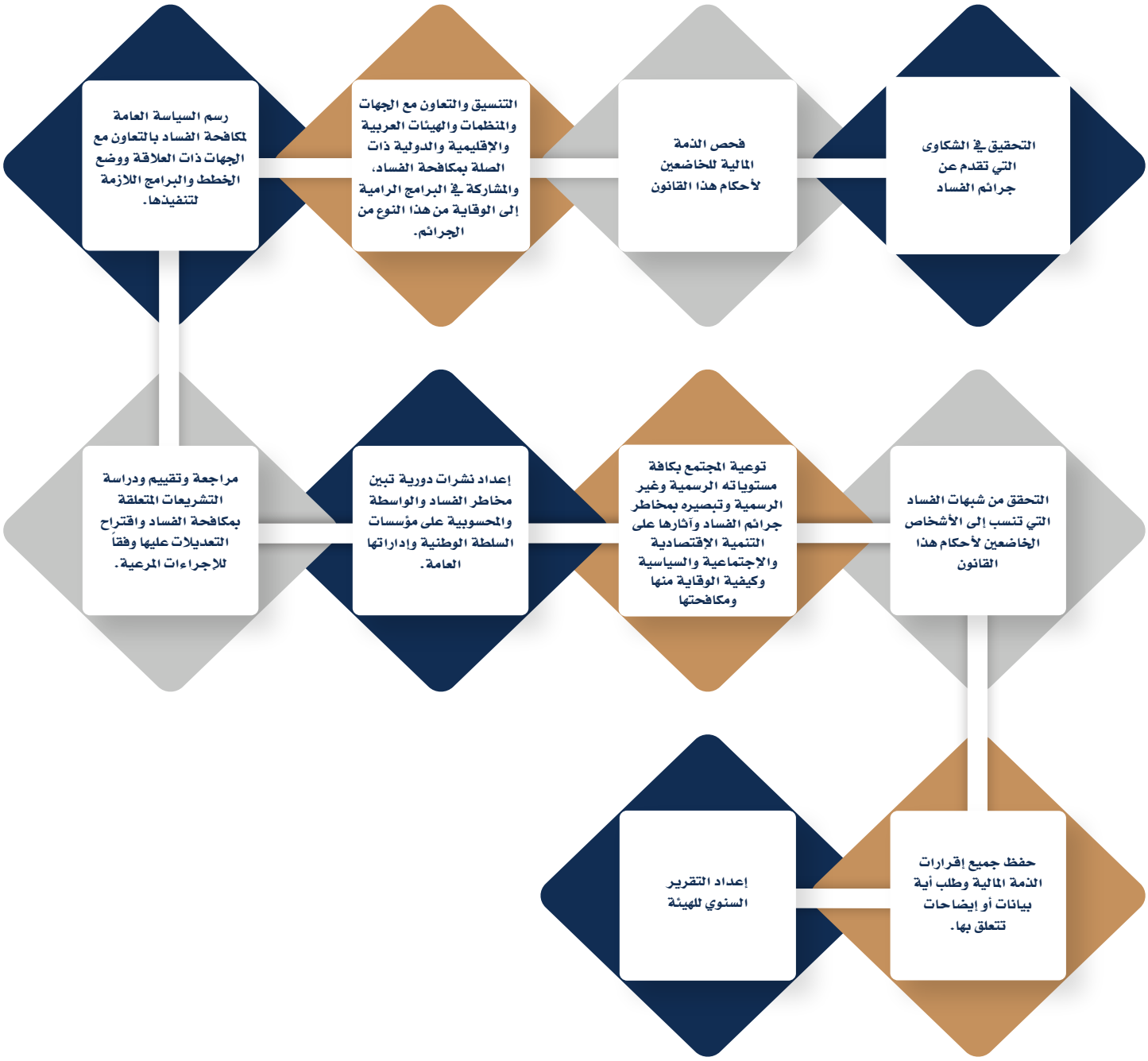

صلاحيات الهيئة:

انسجاماً مع أحكام الفصل الثالث من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وأحكام المادة (6+7) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد اللتان حثّتا الدول المُنظمة للإتفاقية، على ضرورة تجريم أشكال وصور الفساد ومنح الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة الصلاحيات الموضحة أدناه.

فقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن من خلال منحه صلاحيات إلى هيئة مكافحة الفساد وتخويلها اختصاصات تمكنها من الإضطلاع بمهامها قانوناً لمكافحة الفساد، وذلك من خلال منحها الصلاحيات الآتية:

حق تحريك الدعاوى الخاصة بجرائم الفساد من خلال نيابة جرائم الفساد

01 تلقي التقارير والشكاوى والبلاغات بخصوص جرائم الفساد

02 ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وطلب حجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ,وطلب منعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه

03 استدعاء الشهود والمعنيين وأي شخص له علاقة للإستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد

04 طلب الاطلاع أو الحصول على أي ملف أو وثيقة بما في ذلك ما يعتبر سري التداول

05 تعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة

06 مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة الشكوى من تلقاء نفسها

الهيكل التنظيمي للهيئة:

تسعى الهيئة إلى تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في دولة فلسطين بشكل عام، وتعزيز جهود الهيئة في مكافحة الفساد بشكل خاص، و قد قامت الهيئة خلال عام 2019 بناء على هذا المنظور بتطوير الهيكل التنظيمي الخاص بها، حيث استحدثت عدد من الإدارات العامة والوحدات والدوائر لتتلاءم مع الاحتياجات الضرورية المتنامية لعمل الهيئة، وأبرزها:

1. الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد.
2. الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.
3. وحدة التعاون الدولي والمحلي.
4. وحدة حماية الشهود والمبلغين والمخبرين.
5. وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.
6. دائرة الرصد.
7. دائرة المرصد الوطني لمؤشرات الفساد.

وقد تضمن ذلك إعداد بطاقات الوصف الوظيفي الخاصة بالمسميات الوظيفية لكل إدارة عامة أو وحدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة أنجزت الهيكل التنظيمي، وهي في انتظار اعتماده من مجلس الوزراء.

الشكاوى والبلاغات

1 أولاً: الشكاوى والبلاغات

منح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، لا سيما المادة (9) منه، صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد ودراستها ومتابعتها، ومنح صفة الضبطية القضائية إلى بعض موظفي الهيئة، إذ تمكنهم هذه الصفة من اتخاذ كافة الإجراءات من أجل التحري والإستدلال وجمع المعلومات عن جرائم الفساد.
إذ تتم إحالة التقارير من ديوان الرقابة المالية والإدارية أو أي من لجان التحقيق الوزارية أو الإنضباطية، إذا ما توصلت أي من هذه اللجان إلى وجود شبهات بارتكاب جرائم فساد.
أما البلاغ فهو الإخبار أو المعلومات شفوية كانت أم مكتوبة، التي ترد إلى الهيئة كجهة ضبط قضائي خاص من أي شخص سواء من خلال الحضور إلى الهيئة أو عن طريق إرسالها عبر البريد أو الفاكس أو من خلال تطبيق الهواتف الذكية، والتي تفيد بأن جريمة فساد قد ارتكبت وأية معلومات تتعلق بالجريمة أو مرتكبها.

والبلاغ بذلك يختلف عن الشكوى التي هي في جوهرها بلاغ لكن هذا البلاغ يأتي من المجني عليه أو المتضرر (المشتكي نفسه)، وليس من أي شخص آخر، وتقبل هيئة مكافحة الفساد في فلسطين البلاغات التي لا تدل على هوية المبلغ، إذا ما كانت المعلومات الواردة في هذا البلاغ ذات أهمية، بحيث يتم متابعتها ودراستها والتحقق منها، ويعتبر تلقي البلاغات التي لا تحتوي على هوية المبلغ من الإجراءات المهمة التي تشجع على التبليغ عن جرائم الفساد.

كما أتاح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته للهيئة وفقا للمادة (9) فقرة (6) مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها، و من أجل تفعيل هذا الدور قامت الهيئة خلال العام الماضي بإنشاء قسم الرصد الإلكتروني الذي يقوم برصد كافة المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت أو التواصل الإجتماعي والإعلام المرئي والمكتوب والمسموع وغيرها من المصادر، وبدء التحريات والتحقيق بخصوص ما تحتويه من شبهات فساد.

وتأتي الصلاحيات الممنوحة إلى هيئة مكافحة الفساد بخصوص تلقي الشكاوى والبلاغات منسجمة مع ما تمنحه المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية لمأموري الضبط القضائي في الفقرة (1) منها، كما أنه يحق للهيئة بموجب أحكام الفقرة (6) من المادة (9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، أن تباشر التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها.

وبلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال عام 2019 (904) شكوى وبلاغ، وهو أكبر عدد شكاوى استلمته الهيئة على مر السنوات منذ إنشائها، ليصبح عدد الشكاوى المستلمة (4113).

الشكل (1): اعداد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة للأعوام 2011 - 2019

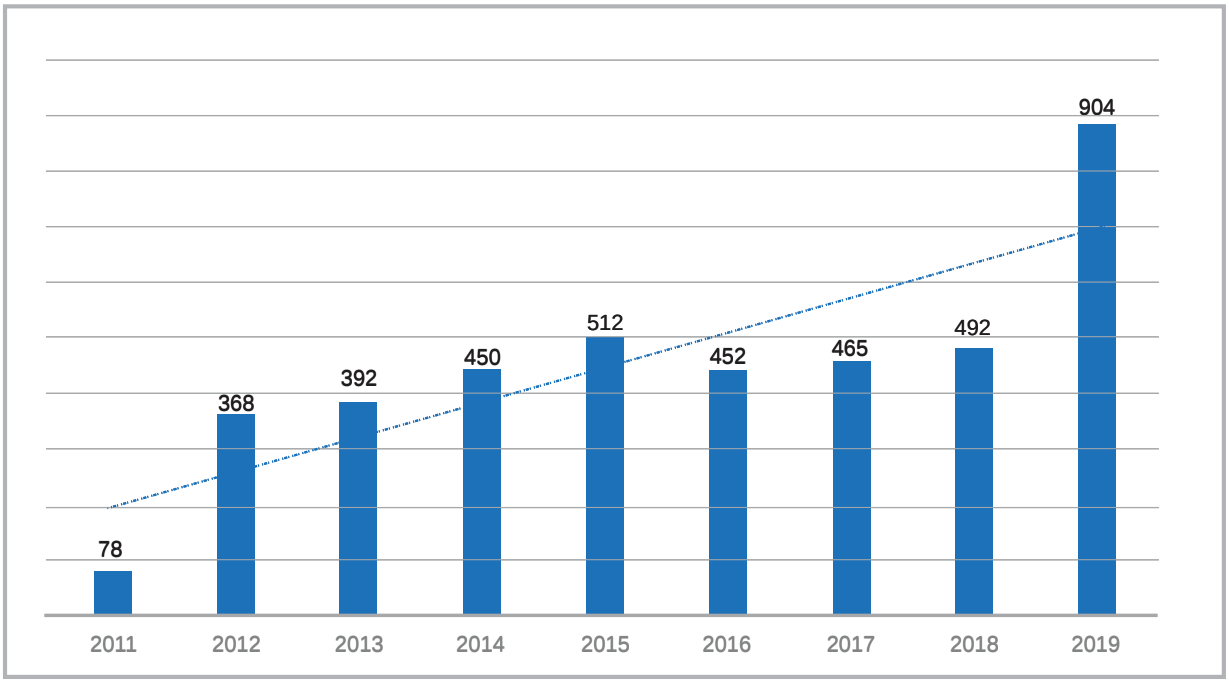

يعود الإرتفاع الكبير في عدد الشكاوى والبلاغات إلى الأسباب الآتية:

- تعديل القانون، وإخضاع فئات جديدة لم تكن من ضمن الفئات الخاضعة إلى أحكام قانون الهيئة وأبرز هذه التعديلات، تعريف «الموظف» ليشمل جميع الخاضعين للقانون، وإدراج الجمعيات التعاونية والأندية والمساهمون في الشركات غير الربحية وغيرهم لنص المادة ٢ من القانون، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع نسبة الخاضعين بصورة كبيرة، بالإضافة إلى التعديل الخاص بإدراج جرائم جديدة كجريمة عدم الإفصاح عن تضارب المصالح وإعاقة سير العدالة والمتاجرة بالنفوذ، وإعادة تعريف أركان جريمة إساءة إستعمال السلطة.
- انفتاح الهيئة وسياساتها المتبعة للتشجيع على الإبلاغ، وابتكار تطبيق الكتروني (تطبيق الهواتف الذكية)، إضافة الى الوسائل السلسة التي تمكن وتشجع الأشخاص على إيصال شكواهم أو بلاغهم إلى الهيئة، عبر الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي، التي تتيح للمشتكين والمبلغين تقديم شكواهم وبلاغاتهم بصورة سريعة وسرية، وتتيح لهم حرية عدم إظهار هويتهم، الأمر الذي عزز زيادة ثقة الجمهور بالهيئة، الأمر الذي انعكس على زيادة في أعداد الشكاوى والبلاغات.
- اعتماد الهيئة على كادر متخصص في عملية الرصد الإلكتروني و يعنى برصد أي خبر أو معلومة تتعلق بأخبار وجرائم فساد.
- زيادة ثقة المواطنين بالإبلاغ عن جرائم الفساد، والناتج عن دور الهيئة في تفعيل دورها المناط بتوفير الحماية الشخصية والقانونية والوظيفية لكل من يتعرض لأي ضغط أو تهديد نتيجة تبليغه عن جريمة فساد.

وقد توزعت الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال عام 2019 على القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

الجدول (1): توزيع الشكاوى والبلاغات على القطاعات في عام 2019

القطاع	عدد الشكاوى والبلاغات الواردة	النسبة المئوية
القطاع العام	544	60.2
الهيئات المحلية	258	28.5
الإتحادات والنقابات	15	1.7
الجمعيات	49	5.4
شركة مساهمة عامة	5	0.6
غير خاضعين	30	3.3
أحزاب سياسية	2	0.2
أندية	1	0.1
المجموع	**904**	**100**

وقد تم توزيع مواضيع الشكاوى والبلاغات على النحو الآتي:

الجدول (2): توزيع الشكاوى والبلاغات حسب أشكال الفساد

الجرم	عدد الشكاوى والبلاغات	النسبة المئوية
الرشوة	27	3.0
الإختلاس	20	2.2
التزوير	29	3.2
استثمار الوظيفة	66	7.3
إساءة الائتمان	71	8.0
التهاون في القيام بواجبات الوظيفة	35	4.0
غسل الأموال	2	0.2
الكسب غير المشروع	45	5.0
المتاجرة بالنفوذ	0	0.0
إساءة استعمال السلطة	309	34.2
الواسطة والمحسوبية والمحاباة	84	9.0
عدم الإفصاح عن تضارب مصالح	2	0.2
إعاقة سير العدالة	0	0.0
المساس بالمال العام	1	0.1
عدم الإختصاص	213	23.6
المجموع	**904**	**100**

توزيع أهم الملاحظات على الشكاوى والبلاغات خلال عام 2019 :

- شكلت جريمة إساءة استعمال السلطة أعلى نسبة من بين جرائم الفساد، حيث شكلت ما نسبته (34.2%) من إجمالي الشكاوى الواردة، مقارنةً بنسبة 2.85% خلال عام 2018؛ ويعود ذلك لما تضمنه القرار في قانون رقم (37) لسنة 2018 من تعديل لأركان تلك الجريمة بصورة واضحة، على خلاف النص السابق الذي اكتفى بذكرها كصورة من صور الفساد دون تحديد اركانها ليصار إلى مساءلة مرتكبها جزائيا.
- لا زالت الشكاوى خارج الإختصاص تشكل نسبة مرتفعة بين الشكاوى الواردة للهيئة مقارنة بعام 2018.
- شّكل جرمي غسل الأموال وعدم الإفصاح عن تضارب المصالح أقل النسب، ويعود ذلك إلى أن عدم الإفصاح عن تضارب المصالح «صورة جرمية جديدة لم يجرمها القانون في السابق»، كذلك فإن جرم غسل الأموال هي جريمة ثانوية لجريمة أصلية، وكان يتم اكتشاف المرتكب عن طريق جريمة الفساد «الجرم الأصلي».

الشكاوى والبلاغات التي تمت متابعتها خلال عام 2019

باشرت الهيئة خلال عام 2019 أعمال التحري والإستدلال والتحقيق في كافة الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة والبالغ عددها (904) شكوى وبلاغ، بالإضافة إلى (282) شكوى وبلاغ مدورة من عام 2018، ليصبح مجموع الملفات التي نظرت فيها الهيئة خلال عام 2019 ما مجموعه 1186 شكوى وبلاغ.

وقد أنهت الهيئة خلال أعمال (التحري والإستدلال والتحقيق) ما مجموعه (643) ملف، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

الجدول (3): اعداد الشكاوى والبلاغات حسب نتيجة المتابعة

النتيجة	عدد الشكاوى والبلاغات
إحالة للنائب العام*	86
حفظ الملف نتيجة إلى عدم ثبوت شبهات فساد	312
الرد نتيجة إلى عدم الإختصاص	245
مجموع الملفات التي تم إنجازها	**643**

* بموجب 58 قرار إحالة

ونلاحظ هنا زيادة ملحوظة في الملفات المنجزة ويعود ذلك للأسباب التالية، أبرزها:

- تكليف الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة بمهمة الفحص الأولي للشكاوى والبلاغات، وتدقيقها وإحالة الملفات التي تحتوي على شبهات فساد إلى التحقيق الداخلي لدى الإدارة العامة للشؤون القانونية، مما ساهم في تركيز جهود مأموري الضبط القضائي في سرعة إنجاز التحريات وإحالة المخالفين إلى نيابة جرائم الفساد، حيث بلغ إجمالي الملفات التي تم احالتها إلى نيابة جرائم الفساد 86 ملف، مما يعني زيادة في عدد الملفات مقارنة بالسنوات السابقة.
- رفد الهيئة بعدد إضافي من مأموري الضبطية القضائية.
- تكليف الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة بإعداد تقارير التدقيق المالي والإداري، والتقليل من الإستعانة بالجهات الرسمية الرقابية الأخرى مما أدى إلى زيادة سرعة البت في القضايا.
- خلق آليات اتصال فعالة من خلال فرز ضباط اتصال من منتسبي الأجهزة الأمنية للعمل مع الهيئة.
- رفع قدرة مأموري الضبطية القضائية من خلال الدورات التدريبية المتخصصة.
- توسيع شبكة علاقات الهيئة من خلال تنفيذ مذكرات التفاهم المبرمة مع الشركاء.
- الربط البيني الإلكتروني مع بعض المؤسسات الحكومية.

الجدول (4): اعداد المشتكين والمشتكى عليهم حسب الجنس والجهة خلال عام 2019

		المشتكين	المشتكى عليهم
الجنس	ذكر	402	381
	انثى	56	22
	ذكر وأنثى*	15	23
الجهة	مجهول(لم يدلي بهويته)	326	474
	مؤسسة	105	4
المجموع		**904**	**904**

* ويقصد به: في الشكوى الواحدة يكون المشتكين فيها ذكر وأنثى أي مشترك، أو المتشكى عليهم ذكر وأنثى كذلك.

- هذا وقد بلغ عدد الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة خلال عام 2019 ضدالمشتكى عليهم من موظفي الفئات العليا 162 شكوى وبلاغ.

تقرير استعراض تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

2 ثانياً: استعراض تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أبدت دولة فلسطين رغبتها الصادقة حول المشاركة الفاعلة في الآليات المتعلقة باستعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، حرصا منها على ممارسة دور فاعل على المستوى الدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، من أهم الصكوك الدولية التي وضعت واعتمدت لمكافحة الفساد، باعتباره آفةً عالميةً ذات آثار خطيرة تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، اقتناعاً من المجتمع الدولي بأن الفساد لم يَعُد شأناً محليا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والإقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي ضرورياً لمحاربته ومكافحته، حيث تظهر أغراض الاتفاقية كما وردت في المادة الأولى على النحو الآتي:

أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع الفساد بصور أكفأ وأنجع.

ب) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك مجال استرداد الموجودات.

ج) تعزيز الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

وقد استحدث مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة التي عقدت في الدوحة عام 2009، آلية استعراض تنفيذ الإتفاقية، وذلك عملا بالمادة (63) الفقرة (7) من الاتفاقية، أُنْشِئَت هذه الآلية أيضا عملا بالمادة (4) الفقرة (1)، التي تنص على أن تؤدي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتفق ومبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

آلية الاستعراض: هي عملية حكومية دولية هدفها العام تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال تزويدها بآلية لتقييم جهودها في منع ومكافحة الفساد، وتسليط الضوء على الخبرات والممارسات الجيدة والناجحة في هذا المجال، وتحديد الثغرات بما يساعد في وضع الخطط من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي، وإتاحة الفرص لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأطراف، وأخيرا مساعدة الدول الأطراف على تحديد الإحتياجات الخاصة من المساعدات التقنية، وتسويغها وتيسير تقديمها من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتستند عملية الاستعراض إلى الإطار المرجعي لآلية الاستعراض (قائمة التقييم الذاتي) التي تم إعدادها من قبل الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في عام 2010، وتتألف من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات، خصصت الدورة الأولى في السنوات 2010- 2015 وتشمل استعراض تنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) ، وتمتد الدورة الثانية ما بين العامين 2016- 2021 التي تشمل استعراض الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات).

ويتم اختيار الدولة المستعرَضة عن طريق سحب القرعة، كما يتم اختيار الدولتين المستعرِضتين لها أيضا بالقرعة، بحيث تكون إحداهما من ذات إقليمها والأخرى من خارج إقليمها. وقد نصت الآلية على أن الدول التي تصدق على الاتفاقية بعد سحب القرعة الأولى، تستعرض بدءً من السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى.

وقد أصبحت فلسطين طرفا في الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، وخضعت للاستعراض من قبل كل من سلطنة عُمان وولايات ميكرونيسيا المتحدة. بدأت عملية الاستعراض بالإجابة على كافة الأسئلة المتضمنة في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية من قبل فريق خبراء حكوميين متخصص، أرسل إلى الأمانة العامة، وخضع لمناقشة الملاحظات الواردة عليه من قبل خبراء الدولتين المستعرضتين وخبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .

وفي حزيران من عام 2016 أصدرت الأمانة العامة تقرير استعراض دولة فلسطين، حيث تم نشره مع ملخصه التنفيذي على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/CountryVisitFinalReports/2015_10_14_Palestine_Final_Country_Report_Arabic.pdf،

حينئذٍ كانت دولة فلسطين الأولى عربياً التي توافق على نشر التقرير بالإضافة إلى ملخصه التنفيذي، حيث أن الملخص هو ما يتم نشره إلزاميا، أما التقرير فلا ينشر إلا بموافقة الدولة المستعرَضة.

في عام 2019 وضمن الدورة الثانية من الاستعراض، خضعت دولة فلسطين لاستعراض تنفيذها لأحكام الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية المتعلقين بكل من الوقاية واسترداد الموجودات، حيث استعرضها كل من ماليزيا وبوركينا فاسو، والتقرير بصدد الإنتهاء من الصياغة وجاهز للنشر على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعد الإنتهاء من كافة مراحل الاستعراض.

وقد استعرضت دولة فلسطين ضمن ذات الدورة، تنفيذ كل من مولدوفا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث كانت الأولى بالشراكة مع روسيا، والثانية بالشراكة مع أرمينيا.

التدقيق والتفتيش

3 ثالثاً: التدقيق والتفتيش

تختص الهيئة ومن خلال الأعمال المسندة لدائرة التدقيق والتفتيش بفحص الشكاوى والبلاغات التي يتم تكليف الدائرة بها. ويتم هذا من خلال إجراء أعمال الفحص الميداني والتحليل المالي وإصدار التقارير المتعلقة بنتائج الفحص لتلك الملفات، كما تقوم أيضا بالمتابعة مع الجهات المختصة للحصول على المستندات والبيانات المتعلقة بالملفات التي يتم العمل عليها. وقد قامت الهيئة من خلال دائرة التدقيق والتفتيش بتنفيذ وإنجاز مجموعة من الأعمال المكلفة بها خلال العام 2019 وفقا لما يلي:

1- تقارير الفحص الميداني والتحليل المالي للشكاوى والبلاغات:

قامت الهيئة بواسطة دائرة التدقيق والتفتيش خلال عام 2019 بإنجاز (73) تقرير متعلق بنتائج أعمال الفحص الميداني والتحليل المالي للشكاوى والبلاغات، التي يتم متابعتها من قبل الهيئة أو نيابة جرائم الفساد، وقد كان توزيعها على النحو الموضح في الشكل البياني رقم (2).

الشكل (2): اعداد التقارير المنجزة حسب القطاع

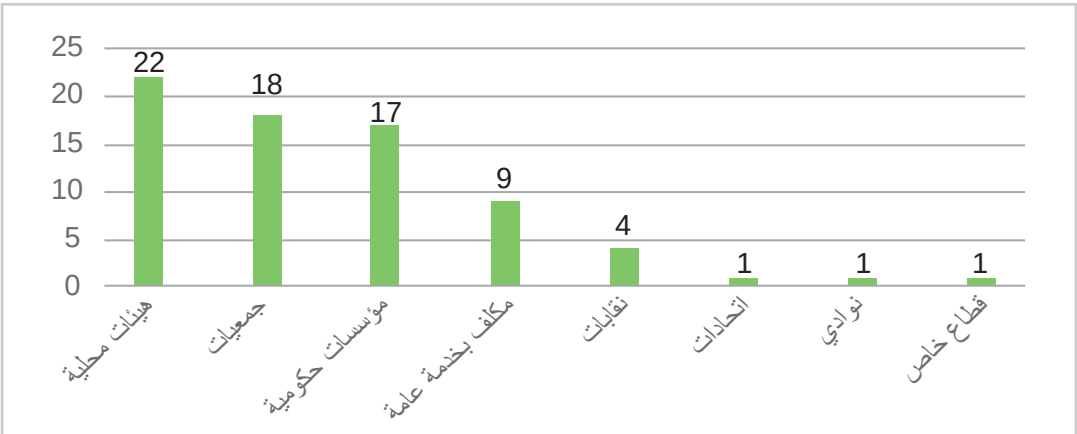

2- جولات تفتيش ميدانية :

قامت الهيئة بواسطة دائرة التدقيق والتفتيش خلال عام 2019 بعمل (56) جولة و زيارة فحص ميداني، وذلك بموجب تكليفات صادرة عن معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد من أجل فحص الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة، وقد توزعت جولات وزيارات الفحص الميداني على القطاعات حسب ما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل (3): جولات التفتيش وزيارات الفحص الميداني حسب القطاع

3- قرارات رفع السرية المصرفية :

قامت الهيئة ومن خلال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019 بتقديم طلبات إلى المحكمة المختصة من أجل رفع السرية المصرفية لعدد من الأشخاص، حيث بلغ إجمالي الأشخاص الذين تقرر رفع السرية المصرفية عنهم ما مجموعه (73) شخص في (18) ملف، و يظهر الشكل رقم (4) اعداد الأشخاص المرفوعة عنهم السرية المصرفية حسب القطاع.

الشكل (4): اعداد الاشخاص المرفوعة عنهم السرية المصرفية حسب القطاع

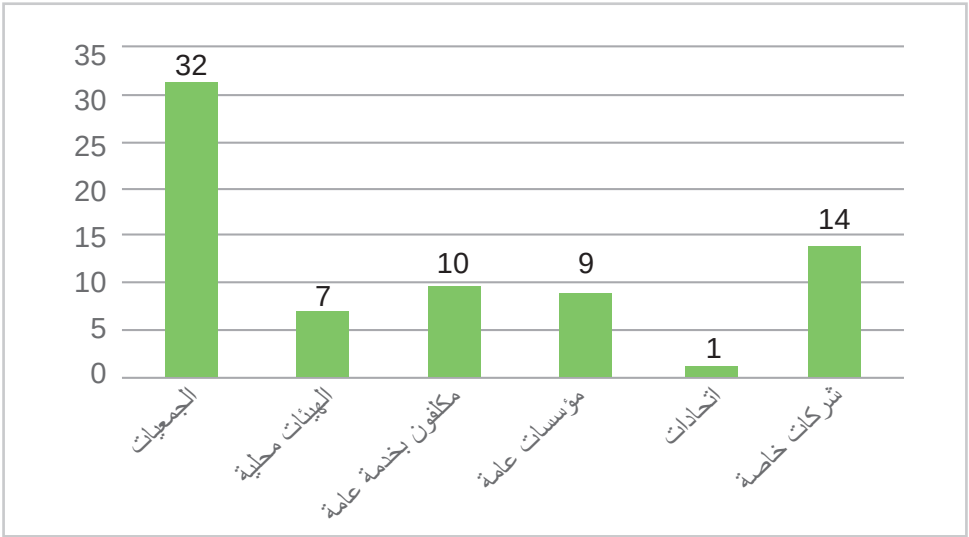

إقرارات الذمة المالية

1) الإطار القانوني الناظم لإقرار الذمة المالية في فلسطين

انسجاماً مع أحكام المادة (5/52) من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وأحكام المادة (5/28) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، اللتان حثّتا الدول المُنظمة للاتفاقية، على ضرورة إنشاء نظام فعال لإقرار الذمة المالية الخاصة بالموظفين العموميين، وإيقاع العقوبات جرّاء عدم الإمتثال، لقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن في تنظيمه لإقرار الذمة المالية كإجراء وقائي لمنع جريمة الفساد وكشف العائدات المتأتية عنها، وقد تم هذا من خلال تنظيمه لعمليات حفظ وفحص الذمة المالية على النحو الآتي:

أ) حفظ الذمة المالية:

تمارس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية اختصاصها في حفظ إقرارات الذمة المالية الخاصة بالمُكلَّفين الخاضعين لأحكام القانون، استناداً لأحكام المادة (1/8) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005، الذي أكد على اختصاص الهيئة في حفظ إقرارات الذمة المالية لكافة المكلفين الخاضعين لأحكامها في مقر الهيئة، مع مراعاة اختصاص المحكمة العليا في حفظ الإقرارات الخاصة بكل من: رئيس الدولة، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، والقضاة وأعضاء النيابة العامة، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

ب) فحص الذمة المالية:

وفقاً لأحكام المادة (2/8) من قانون مكافحة الفساد والتي نصت على «اختصاص الهيئة في فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام القانون وفق التشريعات السارية»، لم يقتصر دور الهيئة على حفظ إقرارات الذمة المالية وحسب، وإنما امتد ليشمل عملية فحص الذمة المالية.

حيث تختص الهيئة في فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بجميع الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد، مع مراعاة حصول الهيئة على إذنٍ من المحكمة العليا و/أو محكمة العدل العليا حسب مقتضى الحال للاطلاع وفحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بكل من: رئيس الدولة، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، والقضاة وأعضاء النيابة العامة، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وذلك عن طريق تقديم طلب لدى المحكمة العليا من قِبَل هيئة مكافحة الفساد من أجل فحص الذمة المالية الخاصة بهم.

يحق للهيئة أن تطلب من المحكمة العليا فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بكل من:

الشكل(5): الجهات التي يمكن للهيئة أن تطلب من المحكمة العليا فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم

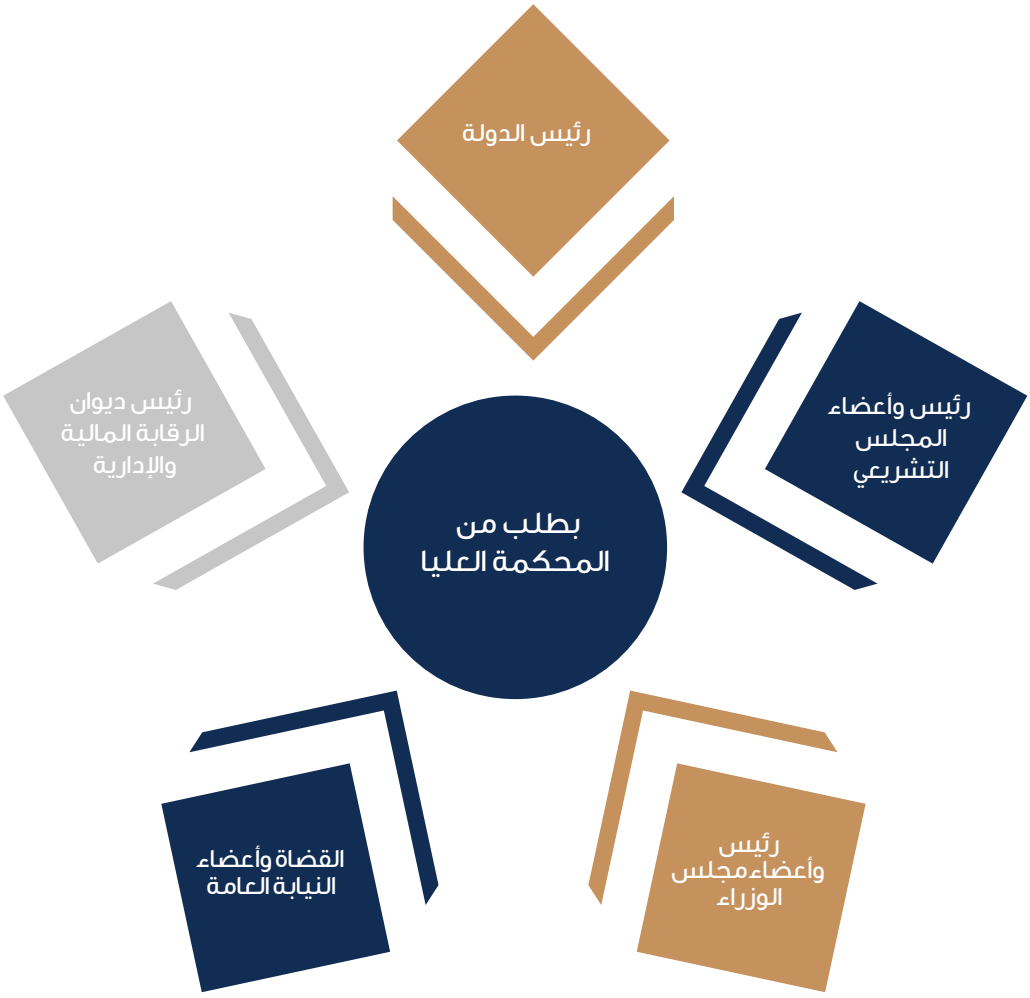

2) الخاضعون لتقديم إقرار الذمة المالية

لقد أتى قانون مكافحة الفساد الفلسطيني منسجماً مع التوجهات التي دعت إليها الاتفاقية الأممية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، من حيث إخضاع الموظفين العموميين لتقديم إقرار الذمة المالية، حيث أخضع قانون مكافحة الفساد في المادة (1/16) كل من:

1. رؤساء المؤسسات المدنية وأعضاء مجلس إدارتها إن وجدت، والموظفين ممن يحملون درجة مدير فأعلى.
2. قادة الأجهزة الأمنية ومنتسبيها ممن يحملون درجة مقدم فأعلى.
3. كافة الموظفين العاملين في الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون، ممن لديهم صلاحيات مالية أو حق التوقيع، وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والإتلاف والإيجارات والكوتا، والعاملون في مَنْح التراخيص والإمتيازات، والفاحصون، والمراقبون، وأُمناء المستودعات، والعاملون في الشؤون المالية.

3) الجهات التي تم تكليفها بتقديم إقرار ذمة مالية خلال عام 2019:

قامت الهيئة خلال عام 2019 باستكمال إجراءات توزيع الإقرارات على كافة المكلفين الخاضعين لتقديمها من العاملين في الخدمة المدنية والعسكرية والهيئات المحلية والجمعيات الخيرية ومؤسسات منظمة التحرير والمصفون، إلى جانب استهدافها قطاعات جديدة لم تُستهدَف من قبل كالجمعيات التعاونية والمحكمين والخبراء المعتمدين لدى كل من وزارة العدل وهيئة سوق رأس المال، وقد بلغ إجمالي الإقرارات التي تم تسليمها إلى الهيئة خلال عام 2019 ما مجموعه (6013) إقرار ذمة مالية، وما يزال العمل مستمراً لتوزيع الإقرارات على باقي المكلفين الخاضعين لدى كافة القطاعات الخاضعة لأحكام القانون، واستلامها ضمن الفترة القانونية الممنوحة لهم بموجب القانون. وقد قامت الهيئة خلال عام 2019 باستكمال تكليف كل من:

1. الموظفون المدنيون العاملون لدى كافة الوزارات والمؤسسات المدنية.
2. الموظفون العاملون لدى مؤسسات منظمة التحرير.
3. منتسبو الأجهزة الأمنية[2].
4. العاملون في السلك الدبلوماسي: من السفراء ونوابهم والقناصل، والأشخاص الملحقين في العمل الدبلوماسي، والموظفون الإداريون العاملون في السلك الدبلوماسي ممن يخضعون لتقديم إقرار ذمة مالية، بواقع (75) سفارة وبعثة دبلوماسية.
5. الشركات العامة التي تساهم فيها الدولة.
6. الشركات غير الربحية: والتي بلغت (179) شركة غير ربحية.
7. القضاة الشرعيون: حيث لا يوجد تشريع خاص ينظم تقديمهم إقرار ذمة مالية لدى المحكمة العليا أو أي جهة أخرى.
8. الجمعيات الخيرية: والتي بلغت (406) جمعية خيرية وجاري العمل على استهداف باقي الجمعيات.
9. الجمعيات التعاونية: والتي بلغت(246) جمعية تعاونية من مجمل الجمعيات الفاعلة، وجاري العمل على متابعة تكليف باقي الجمعيات التعاونية.

---

2 وفقاً للقانون الجديد، بلغ عدد منتسبي الأجهزة الأمنية ممن يحملون درجة مقدم فأعلى والخاضعون لتقديم إقرار ذمة مالية (3062) مكلفاً حسب البيانات الواردة من الإدارة المالية المركزية بتاريخ 2019/01/16.

10. المكلفون بخدمة عامة: حيث تم استهداف كافة العاملين في مجالس الخدمات المشتركة وعددها (42) مجلس خدمات مشترك، بالإضافة إلى العاملين في اللجان الشعبية لخدمات المخيمات الفلسطينية وعددها (24) لجنة شعبية.
11. المحكمون والخبراء والمصفون: حيث تم خلال الفترة المحددة استهداف (210) محكم من إجمالي المحكمين المعتمدين لدى وزارة العدل، إلى جانب الخبراء المسجلين لدى وزارة العدل وعددهم (36) خبيراً، بالإضافة إلى (151) مُصفي من مجمل مصفي الشركات المعتمدين لدى وزارة الإقتصاد الوطني، كما تم تكليف الخبراء المسجلين لدى هيئة سوق رأس المال وعددهم (70) خبيراً، وجاري العمل على متابعة باقي الخبراء والمصفين.

الشكل (6): الفئات التي تم استهدافها للمرة الأولى خلال عام 2019

4) دورية إقرارات الذمة المالية (تجديد بيانات الإقرارات):

لا يكفي أن يقدم الخاضع لأحكام قانون مكافحة الفساد إقرار ذمة مالية واحداً طوال فترة خضوعه لأحكام القانون، بل يتوجب عليه، وحسب ما أنبأت عنه المادة (3/16/ب) من قانون مكافحة الفساد المعدل، تقديم إقرار ذمة مالية بشكل دوري كل خمس سنوات، وقد بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم تجديدها حتى نهاية عام 2019 ما مجموعه (11,095) إقرار ذمة مالية دوري مُوزعة على القطاعات وفقا إلى ما هو مبين في الشكل البياني رقم (7):

الشكل (7): اعداد إقرارات الذمة المالية الدورية المُسلَّمة للهيئة حسب القطاعات

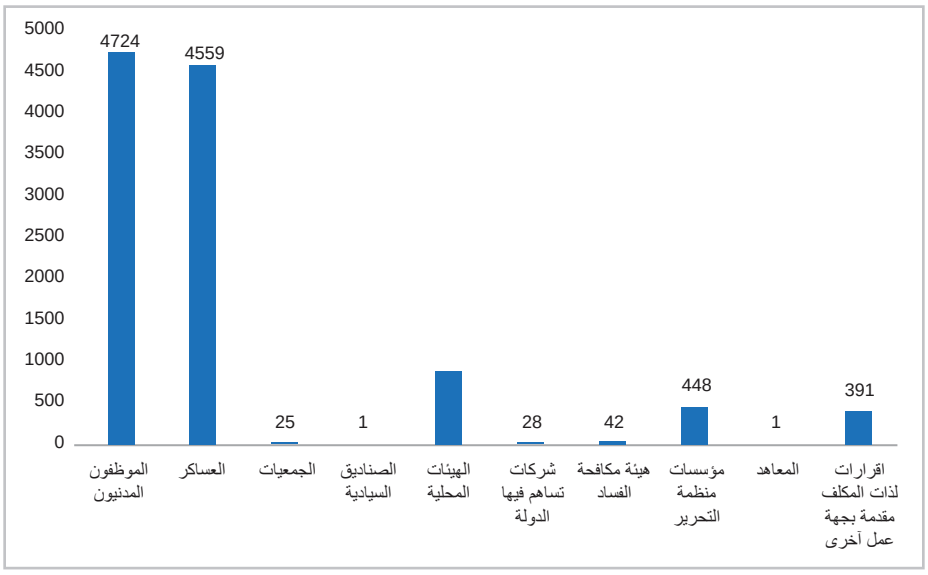

5) بلغت إقرارات الذمة المالية (55027) خمسة وخمسون ألفاً وسبعة وعشرون إقرار ذمة مالية حتى نهاية عام 2019 .

تم خلال عام 2019 متابعة المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة وتسليم إقراراتهم خلال العام 2018، وكذلك متابعة المكلفين الذين مضى على تعبئتهم للإقرارات مدة تزيد عن خمس سنوات، وقد بلغ الرصيد التراكمي الإجمالي للإقرارات المُستلمة لدى الهيئة لغاية 2019/12/31 ما مجموعه (55027) إقرار، فيما بلغ عدد الإقرارات التي تم استلامها من المكلفين الخاضعين خلال عام 2019 ما مجموعه (6,013) إقرار.

والجدول أدناه يوضح عدد الإقرارات التراكمي وعدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة من المكلفين خلال عام 2019:

الجدول (5): عدد الإقرارات التراكمي وعدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة من المكلفين خلال عام 2019

السنة	العدد
الرصيد المتراكم للإقرارات التي استلمتها الهيئة لغاية 2019/12/31	55,027
الرصيد المتراكم للإقرارات التي استلمتها الهيئة خلال الفترة 2012-2018	49,014
عدد الإقرارات المُستلمة خلال عام 2019	6,013

6) توزيع الإقرارات المُسلَّمة للهيئة خلال عام 2019 بناءً على الصفات الوظيفية :

على ضوء التعديلات التي جاء بها القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 المعدل لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، لم يعد كافة الموظفين مكلفين بتقديم إقرار ذمة مالية لدى الهيئة، وإنما الموظفين المدنيين ممن يحملون درجة مدير فأعلى، ومنتسبي الأجهزة الأمنية ممن يحملون رتبة مُقدَّم فأعلى، بالإضافة لكافة الموظفين والعاملين في الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد ممن لديهم صلاحيات مالية أو حق التوقيع، وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والإتلاف والإيجارات والكوتا، والعاملين في مَنْح التراخيص والإمتيازات، والفاحصين، والمراقبين، وأُمناء المستودعات، والعاملين في الشؤون المالية.

الجدول (6): إجمالي الإقرارات المستلمة من الموظفين التي تنطبق عليهم شروط التكليف خلال عام 2019

الرقم	الصفة الوظيفية	عدد الإقرارات المُسلَّمة
1	موظفي الفئة العليا	164
2	يحمل درجة مدير فأعلى	743
3	يحمل درجة وزير	4
4	أصحاب حق التوقيع	320
5	العاملون في الشؤون المالية	645
6	أصحاب حق منح الإمتيازات والأملاك	2
7	أُمناء المستودعات	47
8	أصحاب حق الصلاحيات المالية	6
9	السلك الدبلوماسي[3]	7
10	العاملون في التخمين أو التقدير أو لجانها	48
11	العاملون في الشؤون القانونية	234
12	العاملون في العطاءات أو المبيعات أو المشتريات أو اللوازم أو لجانها	70
13	العاملون في المشاريع	16
14	العاملون في منح التراخيص	16
15	الفاحصون	105
16	القضاة الشرعيون والعسكريون	8
17	العاملون في اللجنة الفنية	5
18	المدراء	571
19	المراقبون أو المفتشون أو المدققون	212
20	العاملون في لجان الإتلاف	12
21	العاملون في لجان الإختيار والإستلام	18
22	العاملون في لجان الإيجارات	1
23	العاملون في لجان الجرد	11
24	وكلاء النيابة العسكريون والشرعيون	11
	المجموع	**3276**

ملاحظة: لا يشمل الجدول أعلاه أعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات والمجالس المحلية، كما لا يشمل المحكمين والخبراء والمصفين وغيرهم، ولا تعكس الأرقام عدد الإقرارات المسلمة ، إذ قد تتحقق أكثر من صفة وظيفية لذات المكلف، كما في حالة الموظف العامل بالأمور المالية وبذات الوقت عضو في لجنة العطاءات، فقد تحققت لديه صفتين.

3 ممن يعملون داخل الأراضي الفلسطينية.

7) توزيع الإقرارات المُستلمة من المكلفين الخاضعين حسب الفئات المستهدفة للفترة الواقعة ما بين بداية التكليف عام 2012 ولغاية تاريخ 2019/12/31:

بلغ عدد الإقرارات التراكمي التي استلمتها الهيئة من المكلفين الخاضعين لأحكام القانون منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012 وحتى نهاية عام 2019 ما مجموعه (55,027) إقرار، وجاري العمل على متابعة استلام الإقرارات الموزعة من بقية المكلفين ضمن الفترة القانونية، وفيما يلي جدول يوضح توزيع الإقرارات على الفئات المستهدفة.

الجدول (7): إجمالي الرصيد التراكمي للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف وحتى نهاية عام 2019

الرقم	القطاع	الرصيد الاجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف وحتى نهاية عام 2019
1	المدنيون	25219
2	الجمعيات الخيرية	1028
3	الجمعيات التعاونية	255
4	الجمعيات الأجنبية	28
5	منتسبو الأجهزة الأمنية	17604
6	الصناديق السيادية	184
7	الهيئات المحلية	8060
8	الشركات التي تساهم فيها الدولة	211
9	الشركات غير الربحية	4
10	النقابات	1
11	الأحزاب السياسية	1
12	المصفون	63
13	المحكمون	81
14	الخبراء	43
15	هيئة مكافحة الفساد	127
16	مؤسسات منظمة التحرير	1924
17	المعاهد	35
18	الجامعات	135
19	المكلفين بخدمة عامة	5
20	الإتحادات والنقابات	19
	المجموع	**55,027**

وتجدر الإشارة إلى أنه وخلال عام 2019 تقدَّم (297) مُكلفاً بطلبات لإعفائهم من تقديم إقرار ذمة مالية، وقد تم اعفاء (274) طلب منها، ورفض (23) طلب نتيجة لانتفاء صفة التكليف، ليرتفع بذلك عدد الأشخاص الذين تقرر إعفاؤهم من تقديم إقرار ذمة مالية خلال الأعوام السابقة إلى (538) شخصاً.

8) توزيع المجموع التراكمي لإقرارات الذمة المالية حسب السنوات:

لقد بلغ عددإقرارات الذمة المالية المُسلَّمة إلى هيئة مكافحة الفساد منذ بداية التكليف عام 2012 وحتى تاريخ 2019/12/31 ما مجموعه (55,027) إقرار ذمة مالية، والشكل البياني رقم (8) يظهر مجموع إقرارات الذمة المالية المُسلَّمة إلى الهيئة حسب السنة.

الشكل (8): اعداد الإقرارات المُسلَّمة إلى الهيئة للأعوام 2012 - 2019

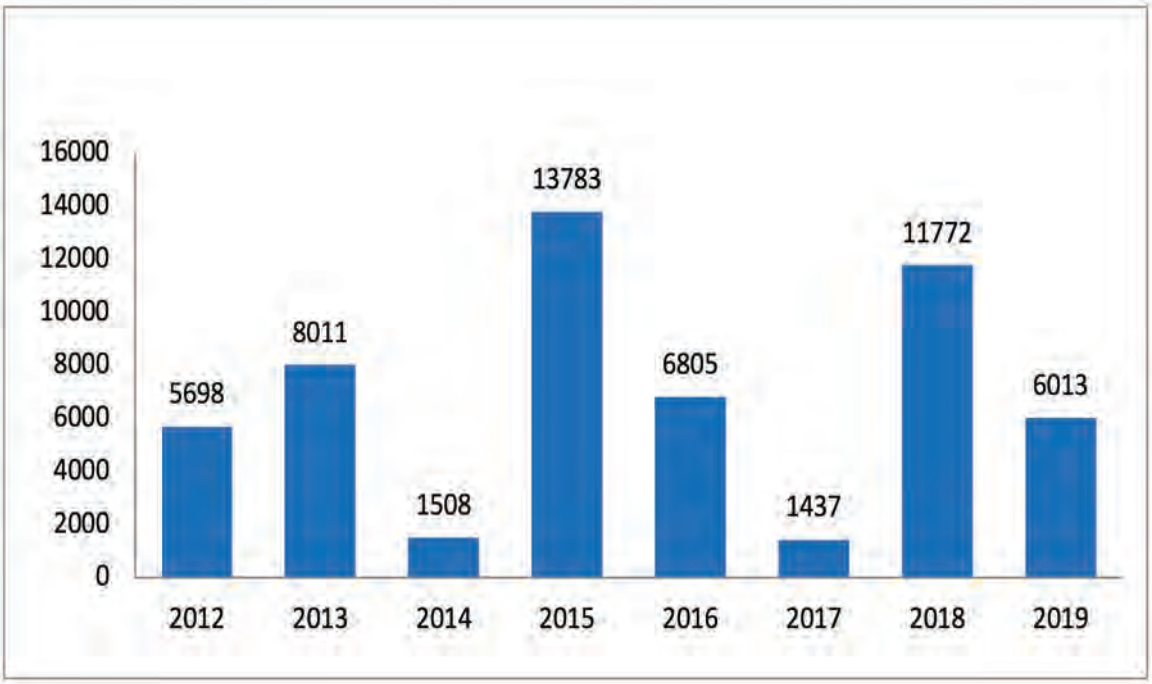

تقرير بأعمال نيابة جرائم الفساد
خلال عام 2019

5 خامساً: تقرير أعمال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019

تعتبر نيابة جرائم الفساد، نيابة متخصصة في التحقيق في أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، وتقديم الدعاوى أمام المحكمة المختصة وتقوم بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن.

وتباشر هذه النيابة بمساعدة موظفي هيئة مكافحة الفساد الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها، وتتكون هذه النيابة من رئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة؛ وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والإحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة.

1. القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019

بلغت إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد 70 قضية خلال عام 2019 منها:

أ. (58) قضية واردة من هيئة مكافحة الفساد.

ب. (12) قضية واردة من جهات أخرى.

الشكل (9): إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019

2. القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019

أ) إجمالي القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب القطاع.

الجدول (8): اعداد القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب القطاع

القطاع	العدد
قطاع عام	45
هيئات محلية	16
اتحادات ونقابات	4
جمعيات	4
مؤسسة تقدم خدمة عامة	1

ب) توزيع المتهمين في القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب الجنس

الشكل (10): إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2019 حسب الجنس

ج) توزيع نسب القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 على الجرائم

الجدول (9): التوزيع النسبي للقضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2019 حسب الجرائم

موضوع القضية	النسبة المئوية
إساءة الائتمان	21.0
استثمار وظيفي	4.0
التزوير	18.0
الاختلاس	16.0
الكسب غير المشروع	6.0
الرشوة	8.0
إساءة استعمال السلطة	2.0
مصدقات كاذبة	6.0
استعمال طوابع مستعملة	1.0
التهاون في اداء الواجبات الوظيفية	8.0
الحصول على منفعة شخصية	4.0
استعمال مستند مزور	3.0
الواسطة والمحسوبية	1.0
غسل الأموال	1.0
تضارب مصالح	1.0

3. تقرير حول القضايا التحقيقية التي تم انجازها خلال عام 2019

بلغت إجمالي القضايا التحقيقية المنجزة 38 قضية خلال عام 2019، منها قضايا تحقيقية تختص في سنوات سابقة، وقد توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

- تم احالة (23) قضية إلى محكمة جرائم الفساد.
- تقرر حفظ (13) قضية.
- تم احالة (2) قضية إلى جهة أخرى نتيجة عدم الاختصاص.

الشكل (11): اعداد القضايا التحقيقية المنجزة خلال عام 2019

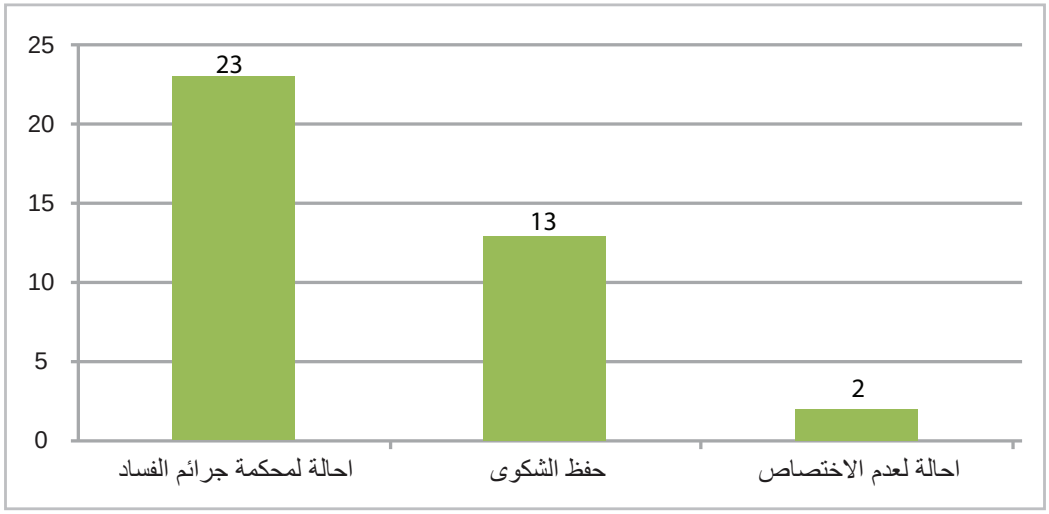

4. تقرير تراكمي حول عمل نيابة جرائم الفساد

بلغ إجمالي القضايا التحقيقية المقيدة على سجل نيابة جرائم الفساد منذ انشائها في عام 2010 ولغاية 2019/12/31 ما مجموعه (465) ملف تحقيقي، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

1. **تم انجاز (347) ملف تحقيقي، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:**
   - تم احالة (194) ملف تحقيقي إلى محكمة جرائم الفساد.
   - تقرر حفظ (112) ملف تحقيقي.
   - تقرر التصرف بإحالة (34) ملف تحقيقي إلى جهة أخرى نتيجة عدم الاختصاص.
   - تقرر ضم (7) ملفات تحقيقية إلى قضايا تحقيقية أخرى.
2. **لا يزال (118) ملف تحقيقي قيد التحقيق.**

الجدول (10) عمل نيابة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019

التفصيل	القضايا التحقيقية الواردة		القضايا التحقيقية المنجزة حسب نتيجة القرار				قضايا لا تزال قيد التحقيق
	قبل عام 2019	خلال عام 2019	احالة إلى القضاء	حفظ الشكوى	عدم اختصاص	ضمها إلى ملف آخر	
العدد	395	70	194	112	34	7	**118**
المجموع	**465**		**347**				

الشكل (12): اعداد القضايا التحقيقية المقيدة على سجل القضايا لدى نيابة جرائم الفساد للأعوام 2010 - 2019

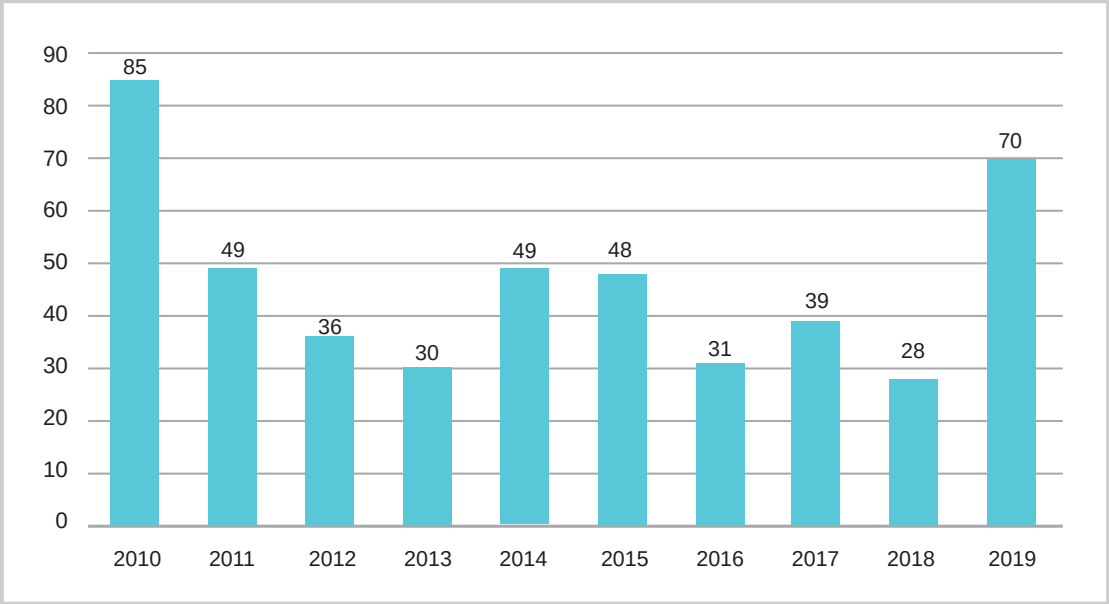

5. الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2019

بلغت عدد الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد 28 حكم قضائي خلال عام 2019.

6. المتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها خلال عام 2019

أصدرت محكمة جرائم الفساد مجموعة من الأحكام خلال عام 2019، قررت بموجبها الحكم بإلزام المحكوم عليهم بالإدانة بردّ المتحصلات الجرمية التي حصلوا عليها نتيجة جريمة فساد، وقد توزعت المتحصلات الجرمية المحكوم بردها كمتحصلات جرمية على النحو الآتي:

دولار	شيكل	دينار أردني
36,153	1,306,702	10,025

تقرير بالأحكام القضائية الصادرة بحق قضايا الفساد والعائدات الجرمية

6 سادساً: تقرير حول الأحكام القضائية الصادرة بحق قضايا الفساد والعائدات الجرمية [4]

بلغ إجمالي قضايا جرائم الفساد المقيدة على سجل قضايا محكمة جرائم الفساد (212) قضية منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010 وحتى نهاية عام 2019، منها (194) قضية اتصلت بها المحكمة اتصالاً قانونياً نتيجة احالتها اليها من قبل نيابة جرائم الفساد، في حين لم تتصل المحكمة بـ (18) قضية اتصالاً قانونياً نتيجة إحالتها إليها من غير نيابة جرائم الفساد.

1. الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2019

صدر عن محكمة جرائم الفساد (28) حكم قضائي خلال عام 2019، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

- (20) حكم إدانة
- (5) أحكام براءة
- تقرر رد (2) حكمين نتيجة عدم الاختصاص
- تقرر انقضاء الدعوى الجزائية نتيجة علة وفاة المتهم في حكم واحد

الشكل (13): الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2019 حسب نتيجة الحكم

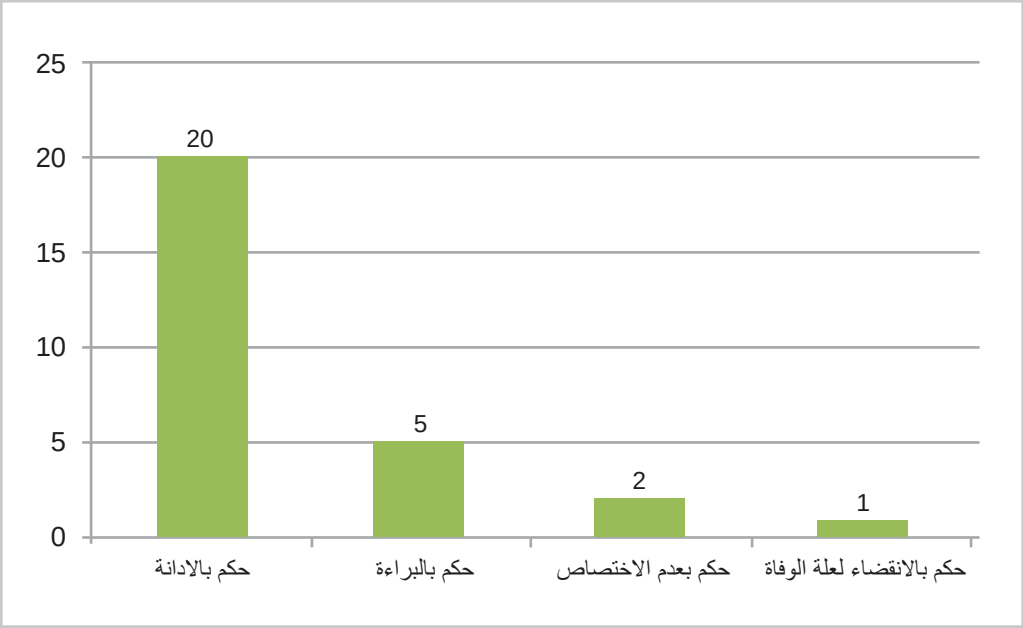

2. تقرير تراكمي حول عمل محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019

بلغ إجمالي القضايا المحالة إلى محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019 ما مجموعه (212) قضية، فصلت المحكمة في (176) قضية، في حين تقرر تأجيل النظر بـ (36) قضية لعام 2020، والجدول أدناه يظهر تقرير تراكمي بالقضايا الواردة إلى محكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019.

4 المعلومات الواردة في هذا البند حسب بيانات مجلس القضاء الأعلى التي قامت الهيئة بدراستها وتحليلها.

الجدول (11): القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019

التفصيل	القضايا الواردة		القضايا المفصولة بحكم				القضايا المؤجلة إلى عام 2020
	قبل عام 2019	خلال عام[5] 2019	إدانة	براءة	عدم اختصاص	انقضاء نتيجة وفاة المتهم	
العدد	187	25	128	26	21	1	**36**
المجموع	**212**		**176**				

3. توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019 حسب الجنس:

بلغ إجمالي عدد المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2019 (454) متهم موزعين حسب الجنس على النحو الآتي:

- (418) ذكر
- (36) أنثى

الشكل (14): توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2019 حسب الجنس

4. توزيع المتهمين الصادر بحقهم حكم قضائي منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد وحتى نهاية عام 2019 حسب نتيجة الحكم:

بلغ إجمالي المتهمين المحكوم عليهم بحكم قضائي منذ انشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010 وحتى نهاية عام 2019 ما مجموعه 314 متهم، والشكل البياني رقم (15) يظهر اعداد المتهمين حسب نتيجة الحكم.

- (199) حكم ادانة
- (76) أحكام براءة
- (38) أحالة لمحكمة أخرى
- (1) انقضاء الدعوى لوفاة المتهم

5 خلال عام 2019 ورد إلى محكمة جرائم الفساد (25) قضية، منها (23) قضية وردت من قبل نيابة جرائم الفساد، وقضيتين وردت من قبل المحاكم النظامية.

الشكل (15): اعداد المتهمين المحكومين بحكم قضائي حتى نهاية عام 2019 حسب نتيجة الحكم

5. العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة منذ انشاء الهيئة وحتى نهاية عام 2019:

يقصد بالعائدات الجرمية كما عرفتها المادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، كل الممتلكات المتأتية أو المتحصل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جريمة، ومنذ إنشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010 وحتى نهاية عام 2019 أصدرت محكمة جرائم الفساد أحكاماً قضائية تقضي بردّ العائدات الجرمية، والجدول أدناه يظهر إجمالي العائدات الجرمية التي قررت المحكمة ردها، إلى جانب إجمالي العائدات الجرمية المستردة من المتهمين.

أ- العائدات الجرمية المحكوم بردها والمستردة على صورة نقود سائلة:

الجدول (12): العائدات الجرمية المحكوم بردها والمستردة على صورة نقود سائلة

الرقم	العملة	العائدات الجُرمية	المبالغ المُستردَة
1	الدينار الأردني	96,117	70,325
2	الدولار الأمريكي	52,457,028	5,121,231
3	الشيكل الإسرائيلي	24,903,752	3,475,827
4	الجنيه المصري	227,468	0
5	الدرهم الاماراتي	8,864,341	0

ب- العائدات الجرمية المستردة على شكل أصول وممتلكات:

بالإضافة إلى المبالغ السائلة المُستردَة، التي تمت الإشارة إليها في الفقرات السابقة، فقد تمكنت الهيئة من استرداد مبالغ مُختلَسة على شكل أصول وموجودات، وذلك على النحو الآتي:

1. مُصادرة شُقة سكنية تقع في قضاء بيت لحم.
2. مُصادرة سيارة جيب نوع BMW.
3. مُصادرة(370) حصةمن أصل(620) حصة في العقار المُقام على قطعة أرض في قضاء بيت لحم.
4. مُصادرة قطعة أرض والبناء المقام عليها في محافظة نابلس(منطقة بيت إيبا).
5. مُصادرة قطعة أرض من أراضي مدينة رام الله (منطقة الكرينعة).
6. مُصادرة ما نسبته 25% من عمارة مُقامة في مدينة رام الله ومصادرة ذات النسبة من بدلات الإيجار.
7. مُصادرة ما نسبته 22.2% من عمارة مُقامة في مدينة رام الله، ومُصادرة ذات النسبة من بدلات الإيجار.
8. مُصادرة خمس قطع أراض في محافظة رام الله والبيرة.
9. مُصادرة (162982) سهم من أسهم شركة بيرزيت.

التدريب ورفع الوعي
والمشاركة المجتمعية

7 سابعاً: التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

وقعت الهيئة 28 مذكرة تعاون مشتركة مع شركاء جدد خلال عام 2019، ونفذت بالتعاون مع شركائها 57 نشاط وفعالية من ورش عمل،ولقاءات توعوية، و دورات تدريبية، واحتفالات تكريمية، ومخيمات كشفية، وجلسات مساءلة، ومؤتمر، استهدفت في مجملها 11038 شخص من مختلف القطاعات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والمجتمع المحلي، ومشرفي الكشافة، و طلبة مدارس وجامعات.

أحيت جميع مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يصادف 12/9 من كل عام من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بتعزيز منظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؛ تبع ذلك أطلاق مسابقة أفضل شعار لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وجرى تكريم الطالب صاحب التصميم الفائز ومدرسته، لتقوم الهيئة بمنتجة وتصميم الشعار الفائز ونشره على شكل بلبورد (Billboard) في (6) محافظات لمدة شهر، وعلى الصحف المحلية الرئيسية لمدة أسبوع، إضافة إلى نشره على مواقع التواصل الإجتماعي وموقع الهيئة الإلكتروني؛ كما ونفذت الهيئة وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم مسابقة أفضل عمل مسرحي في مكافحة الفساد للعام 2019، والذي تمخض عنه عدد من الأعمال المسرحية الطلابية التي تناولت في مضمونها أحد معايير النزاهة أو شكل من أشكال الفساد.

واستكمالاً للأنشطة التي تم تنفيذها مع وزارة التربية والتعليم، فقد شاركت الهيئة في المخيمات الكشفية الطلابية، التي تهدف من خلالها لإدماج مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد مع معايير الانضباط الكشفي للفرق الكشفية في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية.

نظمت هيئة مكافحة الفساد في فلسطين وضمن الجهود الفلسطينية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الأول خلال الفترة 9-2019/12/11 في رام الله، بعنوان «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»، والذي بحث في أهمية تعاون كافة القطاعات في جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة لدى كافة القطاعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الحد من الفساد في إطار تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

يأتي ذلك من خلال العمل المشترك بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية والأكاديمية والقطاع الخاص لضمان تحقيق تنفيذ الغايات والسياسات المتعلقة بالهدف 16 وارتباطاته على كافة الأصعدة، مع الإشارة إلى أنه وخلال عقد المؤتمر الدولي الأول للهيئة تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

مذكرات التعاون مع الشركاء:

استمرت المبادرات في التوقيع على مذكرات تعاون مشتركة جديدة بين الهيئة وبين أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، وتسعى الهيئة إلى التعاون مع كافة شرائح المجتمع الفلسطيني من جهات رسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والكليات الفلسطينية، إضافة إلى المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، والقطاع النسوي والشبابي؛ وفيما يلي الجهات الشريكة التي وقعت الهيئة معها خلال العام:

الجدول (13): الجهات التي تم التوقيع معها على مذكرات تعاون خلال عام 2019

الرقم	المؤسسة	تاريخ التوقيع
1	ائتلاف أمان	2019/6/18
2	سلطة الأراضي	2019/8/4
3	الاكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة	2019/9/16
4	غرفة تجارة وصناعة بيت لحم	2019/9/18
5	مؤسسة المواصفات والمقاييس	2019/9/21
6	دار الإفتاء الفلسطينية	2019/9/24
7	وزارة العدل	2019/9/25
8	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	2019/9/26
9	مركز مساواة	2019/10/2
10	جامعة فلسطين التقنية خضوري وفروعها	2019/10/5
11	المخابرات العامة	2019/10/7
12	الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات	2019/10/13
13	وزارة تكنولوجيا المعلومات و وزارة الداخلية	2019/10/28
14	جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية	2019/11/4
15	جمعية رجال الأعمال	2019/11/10
16	هيئة العمل التعاوني	2019/11/17
17	الاستخبارات	2019/11/20
18	جامعة القدس المفتوحة	2019/11/25
19	الدفاع المدني	2019/12/4
20	وزارة المالية	2019/12/4
21	لجنة الإنتخابات المركزية	2019/12/12
22	وزارة الاعلام	2019/12/5
23	وزارة الثقافة	2019/12/1
24	وزارة الحكم المحلي	2019/12/3
	الإعلام الرسمي	
25	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	2019/10/9
26	وكالة وفا	
27	صحيفة الحياة الجديدة	
28	شبكة وطن الإعلامية	2019/10/8

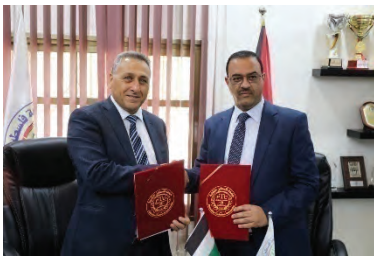
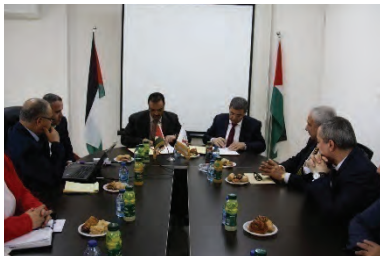

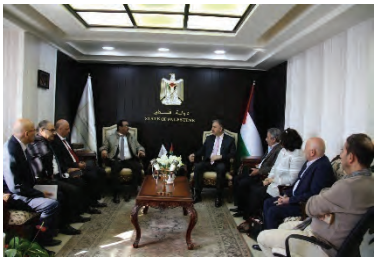
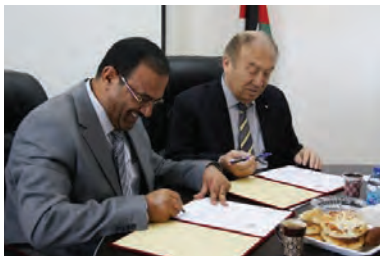

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022

اعتمدت الهيئة عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي على سلسلة من الأنشطة، اتاحت الفرصة من خلالها لجميع الشركاء، من القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، للمشاركة في تحليل الوضع وتحديد الأولويات في القطاعات المختلفة عبر آليات الحوار وتبادل الأفكار والمواقف والتوافق، بما يخدم الرؤيا المشتركة للجميع «القضاء على الفساد».

أُسندت مهمة الإشراف على عملية التخطيط الاستراتيجي الى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في الهيئة، التي بدورها جندت المصادر البشرية من داخل الهيئة ومن خارجها للإشراف على رزمة الأنشطة التشاورية حول تحديد الأولويات وإعداد مسودة الاستراتيجية، لبدء المشاورات مع جميع الأطراف، ساندتها في ذلك لجنة خاصة للإشراف على إعداد الاستراتيجية، وتلخصت مراحل إعداد وتحضير الأولويات الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022 بمجموعة من الأنشطة، ابتدأت من المراجعة الشاملة لمجموعة من الوثائق والتقارير المرجعية أو ذات العلاقة منها لقانون مكافحة الفساد وأجندة السياسات الوطنية «المواطن أولاً»، والإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والإحصاءات المتوفرة في هيئة مكافحة الفساد من واقع سجلاتها المعتمدة والتقارير والدراسات المعدة من قبل مؤسسات رسمية، ومجتمع مدني متخصص وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة الى ذلك تم مراجعة وثائق ودراسات وتقارير من جهات دولية، كما وعملت اللجنة المشرفة على إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لمراجعة عدد من استراتيجيات مكافحة الفساد التي تعود لبعض الدول العربية والأجنبية من أجل الإستنارة بأفضل المنهجيات التشاركية لإعداد الاستراتيجيات، ومروراً بعقد العديد من اللقاءات المعمقة مع مجموعات نسوية وشبابية وإعلامية ومؤسسات رسمية وأهلية معنية في تعزيز منظومة المساءلة ومحاربة الفساد من أجل التعرف على أولويات العمل في القطاعات والمحاور المختلفة، سواءً على المستوى الوطني، أو على مستوى القطاع، أو الفئة التي يمثلونها، وعقد ورشات عمل تشاورية بمشاركة فرق العمل الأربعة المتفق عليها، وورش عمل بمشاركة خبراء دوليين كان أبرزها **ورشة عمل إقليمية عقدت في عمان** خلال الفترة 19-2019/10/21 بالتعاون ما بين هيئة مكافحة الفساد وUNDP، وقد شارك فيها خبراء دوليين ووطنيين متخصصين إلى جانب ممثلين عن القطاع الأهلي من فلسطين والأردن ، انتهت إلى توصيات وملاحظات مهمة أدرجت في الاستراتيجية.

تم الإستناد إلى كل من تقارير التقييم الدورية للاستراتيجيات السابقة، وتقارير التقييم الذاتي للإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتقرير دولة فلسطين لمدى التزامها بتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، في تحليل الوضع.

نظمت الهيئة ورشة عمل وطنية بحضور كافة الشركاء من مختلف القطاعات الممثلة للمجتمع الفلسطيني «قطاع عام، قطاع خاص، ومؤسسات أهلية» من أجل اعتماد «الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022»، تم خلالها عرض كامل للاستراتيجية واخضعت كافة جوانبها للنقاش والمداولات من قبل الحضور، وبعد الأخذ بملاحظات المشاركين تم إخراج الاستراتيجية بشكلها الحالي النهائي.وقد نظمت الهيئة وبالتعاون مع ائتلاف أمان لقاءين مع مجموعات التخطيط والموازنة في الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، وفي إطار سعي هيئة مكافحة الفساد لتضمين محاور الاستراتيجية عبر القطاعية لاستراتيجيات مؤسسات القطاع والمجتمع المدني، لحثهم وتشجيعهم على تضمين استراتيجياتهم وخططتهم التنفيذية لمحاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

المؤتمر الدولي الأول للهيئة
«نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»

المؤتمر الدولي الأول للهيئة «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»

تم عقد المؤتمر الدولي الأول في فلسطين «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة» بحضور عربي ودولي ومحلي وبرعاية وحضور فخامة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ودولة رئيس مجلس الوزراء د. محمد اشتية.

نظمت هيئة مكافحة الفساد في فلسطين ضمن الجهود الفلسطينية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وبالشراكة مع UNDP وصندوق الإستثمار الفلسطيني مؤتمرا دولياً برعاية وحضور فخامة السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن) خلال الفترة 9-2019/12/11 في رام الله، بعنوان «**نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة**»، **الذي يبحث في أهمية تعاون كافة القطاعات في جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة لدى كافة القطاعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الحد من الفساد في إطار تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، يأتي ذلك من خلال العمل المشترك بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية والأكاديمية والقطاع الخاص لضمان تحقيق تنفيذ الغايات والسياسات المتعلقة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وارتباطاته على كافة الأصعدة.**

بحث المؤتمر الدولي الأول «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة» في أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: النزاهة والحوكمة والتنمية المستدامة وفق المبادئ الدولية.

المحور الثاني: التشريعات والسياسات الوطنية المعززة للنزاهة والحوكمة من أجل تنمية مستدامة.

المحور الثالث: تجارب وقصص نجاح في النزاهة والحوكمة المعززة للتنمية المستدامة.

المحور الرابع: الجهود الفلسطينية في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة: ما لها وما عليها.

شكلت الهيئة أربع لجان للمتابعة على المؤتمر الدولي الأول: (اللجنة العليا، واللجنة العلمية، ولجنة المتابعة والاتصال، ولجنة المراجعة الفنية) وقد أوكل مهام ومسؤوليات محددة لكل لجنة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد أوراق العمل البحثية المحلية والدولية التي اعتمدت من قبل اللجنة العلمية للمشاركة في المؤتمر الدولي وصلت الى 73 ورقة عمل، تم استعراضها خلال المؤتمر.

اليوم الأول للمؤتمر الدولي الأول « نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»

الافتتاح واستقبال الوفود المشاركة:

افتتح المؤتمر الدولي الأول للهيئة بحضور ورعاية فخامة السيد الرئيس محمود عباس(أبو مازن) حفظه الله رئيس دولة فلسطين، ودولة رئيس الوزراء د.محمد اشتية، وذلك في قاعة الشهيد أحمد الشقيري في مقر الرئاسة؛ بمشاركة دولية وإقليمية، وشارك في الافتتاح خمسة وفود عربية حضرت من (الأردن، الكويت، المغرب، مصر وتونس)، بالإضافة إلى رؤساء هيئات مكافحة الفساد الأردنية والمغربية، ونائب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت، والممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، وممثلين عن UNODC، والشرطة الأوروبية، وأعضاء من اللجنتين المركزية والتنفيذية والمجلس الثوري، وممثلي الفصائل الوطنية وعدد من الوزراء، ورؤساء الدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية، والسفراء العرب والأجانب، ودبلوماسيين ورجال الدين المسلمين والمسيحيين والسامريين، ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والجمعيات والأندية، والقطاع الخاص وعدد من رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية.

جلسات المؤتمر الدولي الأول « نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»

تم عقد جلسات المؤتمر الدولي الأول خلال الفترة 10 و2019/12/11 في فندق المليونيوم، وافتتح رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك أعمال المؤتمر الدولي ، مرحبا بالمشاركين ومؤكداً على أهمية المؤتمر في تعزيز النزاهة والحوكمة والتنمية المستدامة، إضافة لكلمة ممثل UNODC؛ إذ تم **استعراض 73 ورقة عمل خلال اليومين**، تخلل كل جلسة من جلسات المؤتمر مناقشة عامة لطرح الأسئلة وتقديم التوصيات على محور الجلسة ككل، شارك في المؤتمر الدولي **1764 مشارك** من كافة القطاعات على المستوى المحلي، إضافة إلى الوفود العربية والأجنبية المشاركة في المؤتمر.

وقد قامت الهيئة بتوزيع دليل المؤتمر، الذي احتوى على كافة المحاور والتعريف بمقدمي أوراق العمل وبطاقاتهم التعريفية ونبذة عن الورقة المقدمة، مما سهل عملية التواصل والحوار والمعرفة المسبقة في المواضيع المطروحة ومقدميها، مما عكس نفسه على طبيعة الحوار وعمقه ونتائجه التي تمثلت في التوصيات الواردة في هذا التقرير.

تجدر الإشارة هنا، أنه وعلى هامش المؤتمر الدولي الأول للهيئة، وخلال انعقاد المؤتمر، تم التوقيع على مذكرات تعاون مشتركة مع كل من الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت، ومركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية في الأردن من أجل تعزيز التعاون المشترك.

أقر المؤتمر عدد من التوصيات، بحسب الآتي:

1. أكد المؤتمرون جميعاً على أن الاحتلال هو المعيق الأول لجهود التنمية في فلسطين، فهو بكل تأكيد يكبح جماح تقدم وتطور فلسطين في كافة المجالات، وهو معيق دائم لجهود الدولة في سعيها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق الأمن والرخاء، ومع التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في دعم نضالات الشعب الفلسطيني في مطالبته بحقوقه وفق قرارات الشرعية الدولية للخلاص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس؛ وعلى الرغم من ذلك فإن وجود واستمرار الاحتلال، لن يثنينا عن العمل ومضاعفة جهودنا جميعاً، للنهوض بواقعنا والتقدم به نحو الأفضل.
2. التأكيد على احترام وتطبيق مبدأ سيادة القانون باعتباره الضمانة الأساسية لتمتع الجميع بحقوقهم التي أقرتها القوانين لا سيما الحق في التعليم والصحة والأمن.
3. التأكيد على رفض الأديان جميعها للفساد ونبذها له، وحثها على إحقاق الحقوق، وتعزيز قيم ومبادئ العدالة والمساواة والنزاهة في المجتمعات، وتأكيد أهمية تفعيل دور المؤسسات الدينية وتوجيه الخطاب الديني لدعم جهود مكافحة الفساد.
4. أهمية وضرورة إعداد وتبني ميثاق وطني للنزاهة والشفافية، ووضع الآليات والضمانات الكفيلة باعتماده وتضمينه في منظومة العمل المعتمدة في قطاعات الدولة المختلفة (العام والخاص والأهلي).
5. التأكيد على أهمية وجود قانون يكفل ويضمن الحق في الحصول على المعلومة من مصدرها بكل سهولة ويسر، ومتابعة ذلك مع جهات الاختصاص في الدولة، لتكون فلسطين الدولة الثامنة عربياً التي تتبنى وتصدر مثل هذا القانون.
6. أهمية تفعيل دور وعمل مجلس سياسات الشراء العام، وتمكينه من ممارسة ما أوكل له من مهام من أجل تعزيز النزاهة والشفافية في عمليات الشراء العام.
7. تمكين دور الإعلام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال برامج التوعية الهادفة إلى رفع مستوى الإلمام بهذا الموضوع، إلى جانب تشجيع العمل الصحفي الاستقصائي.
8. أوصى المؤتمرون بأهمية إعداد وإصدار اللوائح الخاصة بالتشريعات الأمنية لأهميتها في تعزيز ضمانات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
9. انسجاماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالنظر لدور القطاع الخاص المهم في عملية التنمية المستدامة، ودفع عجلتها للأمام؛ فقد أوصى المؤتمرون بضرورة ضم جريمتي الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص ضمن أحكام قانون مكافحة الفساد، إلى جانب حوكمة هذا القطاع الذي يعهد له بتقديم خدمات حيوية ومهمة للمواطنين كما الحال في الكهرباء والمياه والاتصالات.
10. تتطلب حماية المال العام بالضرورة ضم عدد من الجرائم الإقتصادية مثل التهرب الضريبي والتهريب الجمركي ضمن احكام قانون مكافحة الفساد لكونها جرائم ماسة بالأمن الإقتصادي والقومي.
11. تعتبر الجهود الفلسطينية التي بذلت عبر السنوات السابقة في مواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جهوداً جيدة الى حد كبير، وتحتاج للمتابعة واستكمال مواءمة تشريعات أخرى لتتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
12. لقد شهدت الإدارة العامة في الدولة خلال السنوات الماضية تقدما ملحوظاً، لا سيما في عمليات التعيين والترقية، من خلال إجراءات وآليات عمل مختلفة عمدت لتطبيقها، وما تم من أتمتة للإجراءات التي تتبع في تلك العمليات، وبهذا الصدد فقد أوصى المؤتمرون بأهمية متابعة تلك الجهود من خلال اعتماد المزيد من أسس النزاهة والشفافية في عمليات التوظيف والترقية، لاسيما تلك المتعلقة بشغل الوظائف العليا بالدولة بما يكفل وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب، إلى جانب إجراء المراجعات اللازمة لمشروع قانون الخدمة المدنية الجديد، والتأكيد على ضرورة تضمينه لنصوص قانونية تعزز مبادئ وأسس النزاهة، والشفافية، وتكافؤ الفرص في إشغال الوظائف في الدولة.

13. بالنظر لأهمية دور القادة الإداريين في جهود مكافحة الفساد، من خلال تحقيق وتفعيل كفاءة الموظفين، واستثمار الطاقات الكامنة لديهم، فقد اوصى المؤتمرون بضرورة استهداف هذه الشريحة بمزيد من البرامج والأنشطة التي تعزز لديهم روح الإنتماء والمواطنة الصالحة، والعمل على تحفيز وتشجيع موظفيهم، بما يحقق نتيجة الرضى الوظيفي لهم ويتجنب ما بات يعرف بالإحباط الوظيفي في إشارة الأهمية وأثر مدونة السلوك وما انجز من تدريبات عليها خلال السنوات السابقة.

14. تعتبر جرائم الفساد من الجرائم العابرة للحدود مما يتطلب بالضرورة تكثيف الجهود الدولية والتعاون الدولي بين فلسطين وباقي الدول الشقيقة والصديقة، من أجل مواجهة هذا النوع من الجرائم ، والحيلولة دون إفلات أي مجرم من العقاب إلى جانب استرداد الأموال المنهوبة.

15. تتطلب بالضرورة الهيئات المحلية وبالنظر للدور الخدماتي المنوط بها، وبما تمثله من أهمية لعموم المواطنين، تكثيف الأنشطة والبرامج الهادفة لتعزيز النزاهة والشفافية في عملها، وحوكمة ما تقدمه من خدمات أساسية وضرورية للمواطنين.

16. تم تسليط الضوء على أثر الفساد الذي يطال النوع الإجتماعي «المرأة»، وضرورة تعزيز وتكثيف الجهود الرامية للحد من آثار الفساد الذي تتعرض له، إلى جانب تكثيف وتعزيز دور ومشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وإدارة الشأن العام على مستوى الدولة، إلى جانب تسريع إقرار قانون حماية الأسرة.

17. يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، ولهذا أهمية ووقع خاص يتطلب بالضرورة الاهتمام أكثر بهذه الفئة التي تمثل أمل المستقبل، وإن اشراكهم في جهود مكافحة الفساد وتأسيسهم على قيم ترفض الفساد يعتبر أمرا غاية في الأهمية لتحقيق النتائج الفضلى لعملية التنمية المنشودة.

18. ضرورة وأهمية العمل على تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات إنفاذ القانون وفاعلية عملها وإجراءاتها على الأرض.

19. أهمية إجراء الانتخابات التشريعية ليضطلع المجلس التشريعي القادم بمهامه في مجالي الرقابة والمساءلة؛ إذ لا يكون التقدم والتنمية إلا من خلال مؤسسات قوية وشفافة، تخضع للمتابعة والرقابة والمساءلة، بما يولد الطمأنينة، ويحسن الانطباع العام لدى دافعي الضرائب، بأن ما يدفعه من ضرائب، يعود عليه بخدمات أفضل في مختلف مجالات ومناحي الحياة.

20. إن مكافحة الفساد مسؤولية الجميع، وعليه فإن كافة القطاعات مسؤولة ومطالبة بتكثيف وتكاتف جهودها، وتكاملها وتوجيهها نحو تحقيق مكافحة حقيقية للفساد، من خلال تعزيز الرقابة والمتابعة والمساءلة في إطار عملية تضمن التوازن بين تحقيق المصلحة العامة ومصلحة الأفراد.

21. أهمية وضرورة إجراء المناقشات اللازمة لمشروع قانون العقوبات الفلسطيني وقانون الشركات والقانون المدني والعمل على إقرارها، بالنظر لأهميتها في تعزيز جهود مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.

22. أكد المؤتمرون على أهمية وضرورة الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية، وعلى اهمية السير قدما في اتجاه تحقيق الحكومة المفتوحة، بالنظر إلى الدور المهم والمؤثر الذي تقوم به في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في إدارة الشأن والمال العام.

23. إن التحول بالخدمات التي تقدم للمواطنين من النهج النمطي إلى الإلكتروني (الحوكمة الإلكترونية)، يعتبر عملا مهما في تعزيز النزاهة والشفافية ويسهم بالضرورة في تعزيز ثقة المواطن متلقي الخدمة بعدالة ما يقدم لها من خدمات، إلى جانب رفع كفاءة العاملين القائمين على تقديم تلك الخدمات.

24. تستدعي إجراءات التبليغ وحضور الشهود وإجراءات سير قضايا الفساد المنظورة أمام محاكم الاختصاص إعادة النظر في النصوص الواردة بشأنها، سواء في قانون مكافحة الفساد أو قانون أصول المحاكمات الجزائية، بما يضمن ويحقق النتيجة المطلوبة والمتمثلة في الحد من المماطلات والتأجيلات التي تتم في قضايا الفساد وبما لا يمس بحق المتهم في الدفاع عن نفسه أمام الجهات القضائية.

25. ضرورة واهمية العمل على مراجعة الاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسات في كافة قطاعات الدولة، لضمان الانسجام والتكامل لغايات تحقيق النتائج والمخرجات المرجوة مقترنة بأدوات ومؤشرات قياس فعالة.
26. تتطلب التنمية المستدامة وتعزيز القطاع الزراعي بالضرورة العمل على وضع استراتيجيات تدعم صمود المواطن على ارضه، وتعزز تمسكه بها لاسيما ضمن المناطق المصنفة (ج) وبما يؤدي بالنتيجة إلى هجرة معاكسة من المدن باتجاه الريف الفلسطيني، و يتطلب الأمر هنا من مجلس الوزراء وضع وإقرار الأنظمة اللازمة لقانون الزراعة الساري، وقرارات فاعلة على الأرض تضمن تحقيق هذه النتيجة.
27. عكست أوراق العمل التي قدمت من الدول المشاركة الشقيقة والصديقة، ومن الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية، تجارب وممارسات فضلى ستؤخذ بعين الإعتبار من قبل الهيئة والجهات المعنية في توجهاتها وخططها القادمة والهادفة لتطوير عملها.
28. إن الفقر والبطالة هما سبب للفساد وأثر من آثاره؛ الأمر الذي يستدعي العمل مع المؤسسات والجهات المتخصصة في الدولة من أجل التصدي لهما من خلال وضع خطط وبرامج مدروسة للحد منهما.
29. أهمية وضرورة اعتماد أسلوب البحث العلمي على مستوى قطاعي ومؤسساتي، من أجل تحديد مخاطر ومكامن الفساد فيها؛ بما يؤدي إلى تعزيز بيئة تلك الجهات لتصبح أكثر حصانةً ضد الفساد، وبذات الإطار فقد أكد المؤتمرون على أهمية وضرورة تشجيع عمل الباحثين والباحثات في مواضيع مكافحة الفساد بأكثر من لغة وعلى المستوى العربي ككل، بما يمكن من انتشارهم دولياً ونقل خبراتهم من وإلى دولهم بهذا الموضوع المهم والحيوي.
30. يعتبر الحق في التعليم، والصحة، والبيئة النظيفة حقوقا اساسية تشكل علامة فارقة في الحياة اليومية للمواطنين؛ الأمر الذي يستدعي العمل على حوكمة المؤسسات وجهات الاختصاص القائمة على تقديم تلك الخدمات بمزيد من النظم والإجراءات المستندة لمعايير الشفافية والنزاهة والمساواة.
31. تبذل الدولة جهوداً جيدة في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ومتابعته، وهي مطالبة بمزيد من العمل لتحقيق غاياته وبما يحقق التنمية المستدامة في قطاعات الدولة المختلفة.

التغطية الإعلامية للمؤتمر الدولي:

قامت الهيئة ومن خلال الدائرة الإعلامية بإجراءات التغطية الإعلامية لترتيبات وأحداث وفعاليات المؤتمر الدولي على ثلاث فترات زمنية:

1. قبل المؤتمر الدولي.
2. أثناء المؤتمر الدولي.
3. بعد المؤتمر الدولي.

- **قبل المؤتمر الدولي:**

تركزت إجراءات التغطية الإعلامية ما قبل المؤتمر الدولي بمشاركة الدائرة الإعلامية في العديد من لجان المؤتمر التحضيرية، وإعداد سبوتات إذاعية وتلفزيونية خاصة بالدعوة للحضور والمشاركة في المؤتمر، تم نشرها على المحطات الإعلامية المحلية وصفحات التواصل الإجتماعي، بالإضافة إلى موقع الهيئة الإلكتروني وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، كما ساهمت الدائرة الإعلامية في الترويج للمؤتمر، بالإضافة لعقد مجموعة من اللقاءات مع كليات الإعلام في جامعات بيرزيت والقدس المفتوحة من أجل الترويج والحديث حول المؤتمر وأهدافه ومحاوره الرئيسية؛ وعقد العديد من اللقاءات الصحفية للحديث عن المؤتمر.

- **خلال المؤتمر الدولي:**

تمت التغطية الإعلامية لفعاليات وجلسات المؤتمر الدولي في كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، مثل تلفزيون فلسطين وفلسطين مباشر، وكالة وفا، وكالة معا، وكالة وطن للأنباء، ووكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة الأنباء الكويتية، وفضائية النجاح، وتلفزيون القدس التعليمي.

وتم بث فيديو عن أبرز إنجازات الهيئة خلال افتتاح المؤتمر، وقد كان هذا بالتعاون مع تلفزيون فلسطين، وتصدرت أخبار المؤتمر الدولي الصفحات الأولى من الصحف المحلية الثلاث، وذلك يوم الثلاثاء 10 كانون الاول 2019.

وتم تنسيق عدد كبير من المقابلات الإذاعية والمرئية، واستضافة عدد من رؤساء الوفود في المؤتمر في برنامج ملف اليوم الذي يبث مباشرة عبر شاشة تلفزيون فلسطين، وتصدرت أخبار المؤتمر الدولي جميع وكالات الأنباء المحلية.

تم بث البيان الختامي للمؤتمر وتوصياته على الهواء مباشرة، عبر شاشة فلسطين مباشر ووكالة وطن للأنباء وعلى موقع الفيس بوك لوكالة وطن وهيئة مكافحة الفساد.

- **بعد المؤتمر الدولي:**

عملت الهيئة على إبراز توصيات المؤتمر ونتائجه، من خلال مقابلات صحفية.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

تشكل أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 وأجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017- 2022 مرجعاً أساسياً للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، كون مكافحة الفساد تساهم في تحقيق معظم الأهداف، وتستند الاستراتيجية على مكونات **الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الذي ينص على «السلام والعدل والمؤسسات القوية»**، وتستند الاستراتيجية بشكل محدد على توصيات الفريق الوطني للهدف 16 الذي قام بتشكيله مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2018.

حيث تقوم وزارة العدل بقيادة الهدف 16، وتسعى الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق غايات الهدف 16 المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الغايات أدناه:

الغاية 16.4: الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة واعادتها ومكافحة جميع اشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

الغاية 16.5: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

الغاية 16.6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

الغاية 16.10: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية.

تصب هذه الغايات في تعزيز الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وإدارة المال العام، وتطوير أدوات المساءلة والرقابة، وملاحقة قضايا الفساد، والمساهمة في منع الإفلات من العقاب، والمساهمة في الرقابة على أداء وتعزيز استقلالية وحيادية وفاعلية ونزاهة اركان العدالة بما فيه القضاء والمؤسسة الأمنية والمؤسسات الرقابية الرسمية.

تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل فرعية، حسب الاختصاص والعلاقة، لغايات تسهيل المتابعة على تنفيذ غايات الهدف أعلاه، **حيث تترأس هيئة مكافحة الفساد المجموعة الأولى:**

1. مجموعة غايات تعزيز جهود الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد.
2. مجموعة غايات تعزيز جهود الإدارة العامة والبناء المؤسسي والحوكمة الرشيدة.
3. مجموعة غايات تعزيز جهود سيادة القانون وتعزيز الوصول إلى العدالة.

أنشطة وفعاليات نُفذت على مستوى الهدف 16 :

شاركت هيئة مكافحة الفساد خلال العام المنصرم في عدة لقاءات من أجل الخروج بمؤشرات الشفافية والنزاهة المتعلقة بعمل المجموعة، النهج المبني على حقوق الإنسان في إعداد الخطط الاستراتيجية، والثاني خاص بتوطين غايات ومؤشرات أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث حصل الفريق على تدريب خاص بالنهج المبني على حقوق الإنسان، وعلى تدريب آخر خاص بتوطين المؤشرات وموائمتها مع أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

قادت الهيئة عدة اجتماعات لمجموعة غايات تعزيز الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد من الهدف 16، وقامت بمراجعة المؤشرات الخاصة بهذه المجموعة ومن ثم خرجت بمؤشرات الشفافية والنزاهة المتعلقة في عمل المجموعة.

كما عقدت الهيئة اجتماعاً للفريق بالتعاون مع وزارة العدل لمناقشة التحضيرات والترتيبات اللازمة للمؤتمر الدولي الأول للهيئة «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»، وحتى يقوم الفريق بتشجيع مؤسساته على تقديم أوراق عمل للمؤتمر الدولي الأول.

وقامت الهيئة مؤخراً برفع التقرير الخاص بسير التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018- 2019 من الهدف 16 الذي يشمل (السلام، العدل، المؤسسات القوية)، بصفتها رئيس مجموعة الشفافية والنزاهة ضمن فريق الهدف 16 لوزارة العدل وبصفتها رئيس الفريق الوطني للهدف 16، كي يتم رفعه إلى رئاسة الوزراء بصفته رئيس الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع العام

1

وزارة شؤون المرأة وديوان الموظفين العام

النشاط:
عمل ورشة عمل تدريبية من أجل قياس مخاطر الفساد في قضايا النوع الإجتماعي.

الهدف:
تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، ومراكز تواصل في المحافظات، وتحليل مخاطر الفساد في عمل وحدات النوع الإجتماعي ومراكز تواصل.

النتيجة:
وضع تصور أولي لأداة قياس مخاطر الفساد في قضايا النوع الإجتماعي، وتوثيق مجموعة من مخاطر الفساد المحتملة خاصة في قضايا النوع الإجتماعي.

2

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

النشاط:
القيام بأربعة ورش عمل ولقاءات توعوية حول مكافحة الفساد.

الهدف:
توعية الأكاديميين والإداريين العاملين في الوزارة وكليات الدعوة والطلبة بمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد.

النتيجة:
أصبح لدى كل من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وكليات الدعوة بطواقمها وطلابها وعي بمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد" مكافحة الفساد من منظور ديني".

3

وزارة الثقافة

النشاط:
التوقيع على 28 مذكرة تفاهم ثلاثية ما بين الهيئة ووزارة الثقافة والمراكز الثقافية ، كما وتم تنظيم ورشة عمل للمراكز الثقافية من أجل تنفيذ جائزة أفضل مبادرة فنية ثقافية مع وزارة الثقافة، حيث شارك 35 ممثل وممثلة عن المراكز الثقافية المشاركة في المبادرة.

الهدف:
دمج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد في الأعمال الفنية الثقافية.

النتيجة:
أصبح هناك عدد من المبادرات الفنية الثقافية المعززة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وتكريم أفضل مبادرة فنية ثقافية فائزة.

أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع العام

4

وزارة الصحة

النشاط:
لقاء لاستعراض نتائج دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي.

الهدف:
استعراض نتائج دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي على طاقم العاملين في الوزارة، وفريق إعداد الدراسة والمؤسسات ذات العلاقة.

النتيجة:
أصبح لدى العاملين في وزارة الصحة والقطاع الصحي صورة واضحة لأهم مخاطر الفساد الممكن حدوثها في القطاع الصحي.

5

الإدارة العامة للمعابر والحدود

النشاط:
أجراء ورشة عمل تدريبية حول مكافحة الفساد ضمن الأنشطة العابرة للحدود بالتعاون مع بعثة المساعدة الحدودية على رفح ومؤسسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF).

الهدف:
تعزيز مستوى الوعي لدى كوادر وضباط الأجهزة الأمنية وموظفو المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بعمل المعابر والحدود بمفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

النتيجة:
تم تعزيز إجراءات للقيم المضادة للفساد في مجال التحقيقات بالقضايا العابرة للحدود ضمن الأطر التالية: الاطار القانوني، مدونة السلوك، مخاطر الفساد.

6

وزارة العمل

النشاط:
عقد ورشة عملحول " دور مفتشي العمل في مكافحة الفساد".

الهدف:
تحليل مخاطر الفساد المحتملة في بيئة عمل مفتشي العمل، وتوعيتهم بقانون مكافحة الفساد، وأشكال الفساد وطرق مكافحته.

النتيجة:
توثيق معظم مخاطر الفساد المحتملة في بيئة عمل مفتشي العمل، ووضع التوصيات بخصوصها.

أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع العام

7

دار الإفتاء الفلسطينية

النشاط:
عقد ورشة عمل توعوية.

الهدف:
توعية المفتين والعاملين في دار الإفتاء الفلسطينية بالاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد.

النتيجة:
أصبح لدى المفتون والعاملون في دار الافتاء الفلسطينية وعي حول الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، وقانون مكافحة الفساد، وأصبحت دار الافتاء الفلسطينية مستعدة لتضمين استراتيجيتها وخططها التنفيذية لمحاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

8

وزارة الداخلية وهيئة التدريب العسكري

النشاط:
عقد دورة بناء وتعزيز النزاهة لدى كبار قيادات الضباط.
عمل لقاء توعوي دورة كبار الضباط.

الهدف:
اشراك المؤسسة والأجهزة الأمنية بجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

النتيجة:
جعل القطاع الأمني شريك اساسي للهيئة في جهود مكافحة الفساد.

9

صحيفة الحياة الجديدة

النشاط:
عقد جلسة مساءلة.

الهدف:
مناقشة الآليات والإجراءات المتبعة في الهيئات المحلية من خلال تسليط الضوء على أهم القضايا الواردة في التحقيق الاستقصائي " إجراءات الاستلام والتسليم في الهيئات المحلية"، والذي تم إعداده من قبل صحيفة الحياة الجديدة، من خلال استعراضها على عدد من القطاعات المعنية.

النتيجة:
تم رفع مجموعة من التوصيات ذات العلاقة بتطوير عمل الهيئات المحلية إلى وزارة الحكم المحلي للأخذ بها.

أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع العام

10

هيئة تسوية الأراضي والمياه

النشاط:
عقد ورشة عمل توعوية.

الهدف:
توعية مدراء الدوائر في هيئة تسوية الأراضي والمياه بأشكال الفساد كما جاءت في قانون مكافحة الفساد، واستعراض محاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

النتيجة:
توقيع مذكرة تعاون مشتركة ما بين هيئة مكافحة الفساد وهيئة تسوية الأراضي والمياه، لتنفيذ عدد من الأنشطة ذات العلاقة بعمل الطرفين، ومن أبرز هذه الأنشطة التعاون في مجال الربط البيني للبيانات ذات العلاقة بعمل الطرفين.

11

وزارة العدل

النشاط:
عقد ورشة عمل توعوية.

الهدف:
توعية العاملين في وزارة العدل بقانون مكافحة الفساد، ومحاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتوضيح مجالات التقاطع بعمل الطرفين، والوصول إلى منظومة عدالة نزيهة خالية من الفساد.

النتيجة:
التوقيع على مذكرة تعاون مشتركة بين الطرفين، واستعداد وزارة العدل لتضمين استراتيجيتها وخططها التنفيذية لمحاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

12

جهاز الدفاع المدني

النشاط:
عقد لقاء توعوي.

الهدف:
توعية الأفراد والضباط العاملين في الجهاز، حيث تم استعراض نبذة عن مسودة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد، وذلك في مقر الجهاز.

النتيجة:
التوقيع على مذكرة تعاون مشتركة بين الطرفين ,واستعداد جهاز الدفاع المدني لتضمين استراتيجيته وخططه التنفيذية لمحاور الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

أنشطة الهيئة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني

1

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان وائتلاف بيان القدس

النشاط:
عمل لقاء موسع مع مؤسسة ائتلاف أمان وائتلاف بيان القدس.

الهدف:
مناقشة إمكانية مشاركتهم، ومؤسسات المجتمع المدني في تحضير الأولويات الوطنية لمكافحة الفساد خلال السنوات 2019-2022، والمشاركة في تنفيذها والمتابعة عليها.

النتيجة:
توقيع مذكرة تعاون مشتركة مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان وتنظم العلاقة بين الطرفين، واستعداد مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تحضير الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية خلال السنوات 2020-2022.

2

نقابة الصحافيين الفلسطينيين

النشاط:
عقد ورشة عمل حول مدونة السلوك للصحافيين الفلسطينيين.

الهدف:
مناقشة آليات تطبيق مدونة السلوك للصحافيين والتحضير لتبنيها من قبل المؤسسات الإعلامية.

النتيجة:
تم اعتماد و موائمة نسخة نهائية لمدونة السلوك للصحافيين مع معايير النزاهة والشفافية، وعمل خطة عمل مشتركة لترويجها.

3

مركز تطوير الإعلام/بيرزيت

النشاط:
عمل لقاء صحفي.

الهدف:
استهداف صحفيين ونشطاء سياسيين من قطاع غزة لإشراكهم في إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

النتيجة:
تم الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من التوصيات والأنشطة التي تم من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022.

أنشطة الهيئة مع قطاع الشباب

وزارة التربية والتعليم

1

النشاط:
عقد ورشة عمل لمراجعة الفعاليات المركزية المنفذة بتاريخ 9/12 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في جميع مديريات التربية والتعليم.

الهدف:
إدماج الفعاليات المدرسية بأنشطة وفعاليات ذات علاقة بتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

النتيجة:
احيت مديريات التربية والتعليم في جميع مديريات الضفة الغربية اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والذي يصادف 9/12 من كل عام من خلال فعاليات وأنشطة ذات علاقة بتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

2

النشاط:
تصميم وإنتاج الشعار الفائز بمسابقة أفضل شعار لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

الهدف:
نشر الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد للمجتمع المحلي، وتكريم الطالب صاحب الشعار الفائز بنشر شعاره في المدن الفلسطينية.

النتيجة:
تصميم عدد كبير من الشعارات الطلابية لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وتصميم ومنتجة أفضل شعار فائز، وتكريم الطالب صاحب الشعار الفائز، ونشر الشعار المصمم على شكل بلبورد، إذ تم نشره في 6 مدن لمدة شهر، وفي الصحف المحلية لمدة أسبوع.

3

النشاط:
تنظيم فعالية الأسبوع الإذاعي المدرسي حول مكافحة الفساد.

الهدف:
توعية الطلبة بمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد، وترسيخها في أذهانهم من خلال تخصيص إذاعة المدرسة الصباحية للحديث عن النزاهة والشفافية خلال يوم واحد في الأسبوع وتنظيم أنشطة طلابية فنية.

النتيجة:
تم تخصيص الإذاعات الصباحية المدرسية في جميع مديريات التربية والتعليم تم تخصصها للحديث حول مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد من خلال كلمات وأنشطة طلابية فنية خلال يوم في الأسبوع.

4

النشاط:
المشاركة في المخيمات الكشفية.

الهدف:
استهداف شريحة كبيرة من الطلبة المنتسبين للفرق الكشفية المدرسية (70000) ودمج مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ضمن معايير الانضباط الكشفي.

النتيجة:
أصبحت مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد جزء من معايير الانضباط الكشفي للفرق الكشفية في مديريات التربية والتعليم.

5

النشاط:
اطلاق مسابقة أفضل عمل مسرحي في مكافحة الفساد للعام 2019.

الهدف:
قياس الأثر من مشاركة الهيئة في المخيمات الكشفية من خلال ادماج مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ضمن معايير الانضباط الكشفي.

النتيجة:
تناول عدد من الأعمال المسرحية الطلابية بمضمونها أحد معايير النزاهة أو شكل من أشكال الفساد.

غرفة تجارة وصناعة بيت لحم

توقيع مذكرة تعاون مشتركة وعقد ورشة عمل توعوية :

وقعت هيئة مكافحة الفساد مذكرة تعاون مشتركة مع غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، بحضور معالي رئيس الهيئة المستشار د. أحمد براك، ورئيس مجلس إدارة الغرفة د. سمير حزبون، وعطوفة محافظ بيت لحم السيد كامل حميد، حيث أعقب التوقيع تنظيم ورشة عمل توعوية، وتم استعراض مسودة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد.

شارك في الورشة 60 شخص من العاملين في الغرفة التجارية وعدد من ممثلي القطاع الخاص، وتجري المتابعة مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية للتوقيع معهم على مذكرة تعاون مشتركة.

أولاً: تدريس مساقي مكافحة الفساد

تم طرح وتدريس مساقي مكافحة الفساد « مكافحة الفساد تحديات وحلول» المساق العام الموجه لجميع الطلبة من كافة التخصصات، و «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني» المساق المتخصص لطلبة كليات الحقوق خلال السنوات الدراسية 2018-2020، حيث قامت 8 جامعات وكليات جامعية بتدريسه، وبلغ عدد الطلبة المسجلين في المساقين 2070 طالب.

الجدول (14): عدد الطلبة المسجلين لمساقي مكافحة الفساد للفصل الأول للأعوام الدراسية 2018-2020

الرقم	اسم الجامعة	مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول	مساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني
1	جامعة القدس المفتوحة بفروعها في الضفة وغزة.	1842	
2	جامعة القدس.		25
3	جامعة فلسطين الأهلية.		37
4	الجامعة العربية الأمريكية.		30
5	جامعة الاستقلال.	18	25
6	جامعة بوليتكنك فلسطين.	35	
7	جامعة فلسطين التقنية خضوري.	25	
8	الكلية العصرية الجامعية.		33
المجموع		**2070**	

مؤلّفي المساقات الأكاديمية (مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول، مساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني):

قامت 12 جامعة وكلية جامعية فلسطينية خلال الثلاثة أعوام الماضية بتوقيع مذكرات تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد، بهدف طرح وتدريس خطط مساقي مكافحة الفساد للطلبة في الجامعات، مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول، المطروح للطلبة من كافة التخصصات، ومساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني المطروح لطلبة كليات الحقوق في الجامعات.

تقوم هيئة مكافحة الفساد بالتواصل مع مدرسي المساقين والطلبة المسجلين للاطلاع بشكل مستمر على التوصيات والمقترحات الهادفة إلى إغناء وتطوير المساقين، مما أدى إلى توافق في جميع التوصيات وضرورة تحويل خطط المساقين إلى مؤلّفين من قبل الهيئة، وشرعت الهيئة إلى تشكيل فريقين أكاديميين، يمثلون الجامعات الفلسطينية للبدء في إعداد مؤلّفين أكاديميين محكمين، حيث سيتم إطلاق المؤلّفين خلال العام الحالي.

مؤلّف مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول:

يهدف هذا المؤلّف إلى تزويد الطلبة بنظرة شمولية عن الفساد وتعريفه وصوره واشكاله، وتعريفهم على أسباب وآثار الفساد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والتعرف على العلاقة التأثيرية ما بين الفساد والمساس بحقوق الإنسان بشكل عام، والتعرف على التحديات التي تواجه مكافحة الفساد في فلسطين، بالإضافة إلى التعرف على مؤسسة هيئة مكافحة الفساد من ناحية النشأة، الاختصاصات، الصلاحيات، والإنجازات، والتعرف على الجهات ذات الاختصاص بالعمل مع الهيئة، كما تطرق المؤلّف إلى حلول لظاهرة الفساد من خلال الحكم الرشيد، ودور المجتمع المدني، ودور الإعلام. يحتوي المؤلّف على أمثلة عملية والعديد من الحالات الدراسية كمحاولة لتقريب المفاهيم للطلبة.

مؤلّف مساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني:

يهدف هذا المؤلّف إلى التعمق في تناول المفهوم القانوني لمكافحة الفساد، حيث أنه يسلط الضوء على الأحكام الموضوعية وتناول الباب الأول بفصوله مفهوم الفساد في التشريع الفلسطيني من خلال تعريف جرائم الفساد والخاضعين لأحكام القانون، وتتطرق الفصل الثاني بالحديث حول تجريم الفساد بالتشريع الفلسطيني وجرائم الفساد مثل الرشوة، والاختلاس، وجريمة استثمار الوظيفة العامة، والكسب غير المشروع، وتعريف تلك الجرائم وتوضيح اركانهم، وكذلك بين الباب الثاني الأحكام الإجرائية لجرائم الفساد وبين في فصوله جمع الاستدلالات ومأموري الضبط القضائي والتحقيق الابتدائي ودور نيابة جرائم الفساد، والمحكمة المختصة وتشكيل تلك المحكمة ونظام التصالح الجزائي.

ثانياً: اللقاءات الطلابية الجامعية:

تم عقد مجموعة من اللقاءات الطلابية الجامعية على النحو الاتي بهدف تفعيل الجانب العملي الخاص بالمساقين:

اللقاءات الطلابية الجامعية

1

الكلية العصرية الجامعية، وبالشراكة مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

النشاط:
عمل ندوة قانونية بعنوان مكافحة الفساد والتشريعات الناظمة لها.

الهدف:
تعريف طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية بالتعديلات القانونية الجديدة على قانون مكافحة الفساد، التعرف على النظرة الفلسفية الخاصة بمكافحة الفساد.

النتيجة:
توعية 100 من طلبة الحقوق في الكلية في قضايا مكافحة الفساد.

2

جامعة بيت لحم

النشاط:
عقد لقاء تعريفي بهيئة مكافحة الفساد.

الهدف:
تعريف طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية بالتعديلات القانونية الجديدة على قانون مكافحة الفساد، والتعرف على النظرة الفلسفية الخاصة بمكافحة الفساد.

النتيجة:
توعية 50 من طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية في الجامعة بالتعديلات القانونية على قانون مكافحة الفساد.

3

الجامعة العربية الامريكية جنين

النشاط:
عمل زيارة دراسية لطلبة الجامعة إلى الهيئة.

الهدف:
التعرف عن قرب على الهيئة وعلى إجراءات تقديم الشكاوى والتحقيق.

النتيجة:
توعية 30 من طلبة مساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني من الجامعة بدور الهيئة، وأشكال الفساد، وآلية التبليغ عن الفساد.

اللقاءات الطلابية الجامعية

4

جامعة بوليتكنك فلسطين

النشاط:
عمل زيارة دراسية لطلبة الجامعة إلى الهيئة.

الهدف:
تعريف الطلبة بهيئة مكافحة الفساد واطلاعهم على آلية عملها واختصاصاتها وأنشطتها.

النتيجة:
توعية 35 من طلبة مساق " مكافحة الفساد تحديات وحلول" من الجامعة بدور الهيئة وآلية عملها.

5

جامعة بوليتكنك فلسطين

النشاط:
عقد لقاء توعوي تعريفي بالهيئة.

الهدف:
تعريف الطلبة بهيئة مكافحة الفساد واطلاعهم على آلية عملها واختصاصاتها وأنشطتها، والحديث عن مساقي مكافحة الفساد.

النتيجة:
توعية 50 من طلبة الجامعة.

6

جامعة بيرزيت

النشاط:
عقد لقاء توعوي تعريفي بالهيئة.

الهدف:
تعريف الطلبة بهيئة مكافحة الفساد واطلاعهم على آلية عملها واختصاصاتها وأنشطتها، والحديث عن مساقي مكافحة الفساد.

النتيجة:
توعية 50 من طلبة الجامعة.

7

جامعة فلسطين التقنية خضوري/طولكرم

النشاط:
عمل لقاء توعوي تعريفي بالهيئة.

الهدف:
تعريف الطلبة بهيئة مكافحة الفساد واطلاعهم على آلية عملها واختصاصاتها وأنشطتها، والحديث عن مساقي مكافحة الفساد.

النتيجة:
توعية 40 من طلبة مكافحة الفساد تحديات وحلول" في الجامعة.

ثالثاً: مسابقة أفضل مشروع تخرج في مجال النزاهة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد في جامعة القدس المفتوحة للفصل الدراسي الأول 2019-2020:

قامت هيئة مكافحة الفساد وجامعة القدس المفتوحة بفروعها في الضفة وغزة، بتنظيم المسابقة أعلاه، بهدف إشراك الطلبة في جهود مكافحة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية، وتشجيع الطلبة على إعداد مشاريع وأبحاث تخرج في قضايا ذات صله بمكافحة الفساد والنزاهة والشفافية والحوكمة، ستخضع جميع الأبحاث المرشحة للتنافس من خلال تقييم نظري وعملي من قبل لجنة متخصصة مشكلّه من الجامعة والهيئة خلال العام 2020، كما سيتم منح أصحاب الأبحاث الثلاثة الفائزة مكافآت مالية بواقع 500$ للفائز الأول، 400$ للفائز الثاني، 300$ للفائز الثالث، وسيكافئ بقية الطلبة المشاركين بكتب شكر، وسيكافئ أعضاء الهيئة التدريسية المشرفين على المشاريع البحثية بدروع تكريمية.

والجدير بالذكر أنه تم تنظيم عدة لقاءات تعريفية بالمسابقة بهدف تشجيع الطلبة على المشاركة في المسابقة في كل من جامعة القدس المفتوحة فرع الخليل وفرع نابلس، وقد شارك في اللقاءات حوالي 120 شخص من طلبة وأساتذة كلية العلوم الإدارية والإقتصادية.

التدابير الوقائية

دراسة تحليل مخاطر الفساد

أولت هيئة مكافحة الفساد أولوية كبرى لتعزيز التدابير الوقائية ، ظهر ذلك جلياً في كافة الاستراتيجيات الوطنية التي أعدتها هيئة مكافحة الفساد من خلال توجيه الدراسات، ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الأكاديميين والطلبة في المدارس والجامعات ومساندتهم لإعداد الدراسات والبحوث، خاصة دراسات تحليل المخاطر باعتبارها أحد أهم الوسائل الوقائية، لمساهمتها في توفير منهج مناسب يساعد على تحديد نقاط الضعف التي قد تتيح فرصاً للفساد داخل المؤسسات، وعليه قامت هيئة مكافحة الفساد خلال عام 2019 بتنفيذ مجموعة من الدراسات:

أولاً: دراسات تحليل المخاطر بهدف استقراء الوضع الحالي كإجراء وقائي استباقي على النحو التالي:

1- دراسة تحليل مخاطر الفساد في قطاعين ضمن عمل وزارة العدل (السجل العدلي، الطب الشرعي)

باعتبار أن العدالة في كافة قطاعاتها الأكثر تأثيراً على المواطن، لما لها من دور في توفير حماية للحقوق والحريات في ظل القانون، قامت هيئة مكافحة الفساد بتنفيذ دراسة لتحليل مخاطر الفساد بالشراكة مع وزارة العدل، استهدفت الدراسة أهم خدمتين تقدم من قبل الوزارة وهي السجل العدلي بجميع خدماته (شهاده عدم المحكومية، التصديق)، الطب الشرعي (دائرة الطب الشرعي، ودائرة المعمل الجنائي، ودائرة الشؤون الإدارية)، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على تشكيل فرق مشتركة من طاقم هيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية – وحدة التنسيق المركزي، ووزارة العدل.

واعتمد عمل هذه الفرق على قراءة ومراجعة التقارير السنوية الخاصة بالوزارة وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، وعمل مقابلات مع أصحاب الاختصاص من الوزارة؛ خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: تواجه الإدارتين مجموعة من الأخطار ذات أثر واحتمالية عالية، بسبب عدم تفعيل العمل على أنظمة محوسبة الكترونية تربط الصندوق مع جميع العمليات في السجل العدلي، وكذلك في دائرة الطب الشرعي بسبب عدم وجود مدير عام لهذه الإدارة، بالإضافة إلى قلة عدد الاطباء المختصين في الطب الشرعي وتوزيعهم جغرافيا في المحافظات الفلسطينية، إذ تعتبر ضرورة اعتماد هيكلية وزارة العدل المقترحة من قبل مجلس الوزراء، واعتماد دليل إجراءات العمل الخاص بجميع الادارات العامة في الوزارة أهم توصيات الدراسة، ويجري العمل لاعتماد المسودة النهائية من الدراسة وطباعتها.

2- دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع الصحي

يُمثل القطاع الصحي في فلسطين أحد أهم القطاعات الحيوية من الناحية الإنسانية والخدماتية، وتُعتبر وزارة الصحة من المؤسسات الرسمية الأكثر التحاما مع المواطن الفلسطيني وتأثيراً على حياته الشخصية، لذلك تزداد الحاجة إلى ضرورة التعرف على مخاطر الفساد في هذا القطاع الحيوي كخطوة تمهيدية من أجل تبني سياسات وقائية لمكافحة الفساد إذا ما سعت المؤسسة للتطور والازدهار، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد مجموعة المخاطر التي لها تأثير فعال على جودة الخدمات الطبية التي تسعى وزارة الصحة إلى تقديمها للمواطن في فلسطين وهي، وحدة شراء الخدمة الطبية، إدارة التأمين الصحي، ووحدة التوريدات؛ حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة حث الأطباء الحكوميين العاملين في مراكز الرعاية الصحية الأولية أو المستشفيات الحكومية على إتباع التصنيف الخماسي لتشخيص حالة المريض الصحية، وضرورة إتباع

سياسة الإفصاح عن المعلومات ونشرها - كلما أمكن ذلك خاصة فيما يتعلق بعمليات شراء الخدمة الطبية والحالات الاستثنائية ومبرراتها عندما يجري إتباع طريقة جديدة لذلك؛ لقد تم طباعة 1000 نسخة من الدراسة.

للاطلاع على الدراسة كاملة يرجى زيارة الرابط:

https://www.pacc.ps/Library/ViewBook/10323

3- دراسة تحليل مخاطر الفساد في سلطة الأراضي

هدفت هذه الدراسة إلى رصد مجموعة مخاطر الفساد التي لها تأثير فعال على جودة الخدمات التي تقدمها سلطة الأراضي للمواطن في فلسطين ضمن إدارتين عامتين وهما الإدارة العامة لأملاك الدولة، والإدارة العامة للمساحة، إضافة إلى موضوع التخمينات، ووضع الخطط الكفيلة بمواجهة هذه المخاطر للعمل على منع وقوعها أو الحد من آثارها السلبية على المؤسسة الرسمية وعلى جودة الخدمة المُقدمة للمواطن.

إذ تم تحليل الإطار القانوني ومراجعة الإجراءات الإدارية والقرارات الإدارية التي تنظم سير العمل في الإدارتين العامتين موضوع الدراسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لم يتم العمل بموجب القانون الناظم لعمل سلطة الأراضي من حيث تحقيق الاستقلالية بصفتها مؤسسة عامة، وأن هنالك العديد من الملاحظات والمشكلات المتعلقة بدليل إجراءات العمل، ولايوجد نظام خاص بالهدايا والإفصاح عنها، ولايوجد نظام لمنع تضارب المصالح ، ولايوجد نظام يتعلق بالإبلاغ عن ممارسات الفساد، وهناك بعض الانتقادات المهمة للموقع الإلكتروني، وهنالك غياب للأرشفة الإلكترونية، ومازالت القوانين الناظمة للأراضي قديمة، وهنالك انتقادات كبيرة لملف التعديات على الأراضي الحكومية.

ومن أهم توصيات الدراسة: إلغاء القرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الأراضي، وإصدار قانون جديد ينظم عملها، وإعداد نظام مالي وإداري خاص بسلطة الأراضي، وتزويد سلطة الأراضي بالموظفين المؤهلين اللازمين لكل إدارة عامة، وإعادة صياغة دليل إجراءات العمل، وإعداد نظام لمنع تضارب المصالح ونظام يتعلق بالإبلاغ عن ممارسات الفساد في سلطةالأراضي، وتنظيم دورات تدريبية لموظفي سلطة الأراضي على جرائم الفساد، وإعداد تقارير دورية وسنوية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأرشيف المركزي، واعتماد نظام إلكتروني لكافة معاملات سلطة الأراضي، وإعداد قوانين جديدة لكل ما يتعلق بأملاك الدولة من حيث التفويض والتأجير والتخصيص، وإعداد خطة استراتيجية للاستفادة من الأراضي الحكومية، وتفعيل دورها في الإقتصاد الفلسطيني، وإعداد قانون جديد لتنظيم مهنة المساحة، وإعداد قانون جديد ينظم ما يتعلق بالتخمين.

ثانياً: الدليل الإسترشادي لإدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني:

يعتبر الدليل الإسترشادي لإدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني دليلا متخصصا تم إعداده من قبل شركاء الهيئة، لاسيما الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة، ويهدف هذا الدليل إلى إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام كما يشرح كيفية تحديد المخاطر وتقييمها بهدف تقليل فرصة حدوثها، وذلك باستخدام نماذج خاصة لإدارة المخاطر كما يقترح الدليل الإجراءات والآليات الواجبة اللازمة للعمل في إدارة مخاطر الفساد من خلال الخطوات الموضحة في الدليل مثل بناء الفريق، وتحديد مخاطر الفساد، وتقييم مستوى الخطر، ومن ثم تحديد عناصر التحكم والإجراءات المخففة، ونهاية بخطة المعالجة، ومن الجدير ذكره أن الهيئة بصدد تعميم هذا الدليل على مؤسسات القطاع العام، وبصدد اعتماد دليل الأدوات الذي سيكون مسانداً اجرائياً للدليل الإسترشادي خلال العام الحالي، وجاري طباعة الدليل الإسترشادي.

ثالثاً: منهاج تدريبي لبناء النزاهة لدى قوى الأمن

تم تشكيل لجنة خلال عام 2019 لوضع منهاج تدريبي لبناء النزاهة لدى قوى الأمن بعضوية كل من: هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة الداخلية، حيث عملت اللجنة على تطوير رؤية خاصة بمحتوى المنهاج والحقيبة التدريبية، وجاري العمل على إنجازه ليصبح موجّهاً للمدربين الذين سيتم تخصيصهم من قبل وزارة الداخلية، كي يتم نشر التوعية الوقائية لدى كافة الأجهزة الأمنية في الدولة.

وعملت اللجنة خلال عام 2019 على تنفيذ دورتين تدريبيتين بمشاركة مدربين من اكاديمية الدفاع البريطاني، وقد استهدفت كبار القادة العسكريين.

المطبوعات

أولاً: كتيب فتاوى شرعية حول الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الفساد

تم إعداد كتيب خاص للفتاوى الشرعية حول الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته بالتعاون مع دار الإفتاء الفلسطينية، وقد تم طباعة 10.000 نسخة ووزع منه 400 نسخة في المؤتمر الدولي الأول الذي نظمته الهيئة هذا العام بعنوان «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة»، وتم توريد 4000 نسخة إلى دار الإفتاء الفلسطينية من أجل أن يتم توزيعها مع مجلة الإسراء التي تصدر عن دار الإفتاء كل شهرين.

ثانياً: المنشورات

1. طباعة 1000 نسخة باللغة العربية من دراسة «النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية»، بالإضافة إلى 1000 نسخة باللغة الإنجليزية.
2. طباعة 1000 نسخة باللغة العربية من دراسة «النزاهة والشفافية في إدارة وتنفيذ المنح الخارجية في فلسطين»، و1000 نسخة باللغة الإنجليزية.
3. طباعة 1000 نسخة باللغة العربية من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.

التعاون الدولي

الاتفاقيات الدولية والعربية

على المستوى الدولي: يعد انضمام فلسطين للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في عام 2014 بوابة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وفي هذا المضمار اجتهدت الهيئة في الحفاظ على مكانتها الدولية وابراز جهودها في مجالات مكافحة الفساد، فأصبحت في عام 2019 عضوا في الشبكة الأوروبية للوقاية من الفساد، مما سيشكل رافعة جديدة في تقوية وتعزيز جهود هيئة مكافحة الفساد في مجال الوقاية ودرء مخاطر الفساد، ويوفر قاعدة صلبة لتعزيز علاقات التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والإستفادة من الخبرات والتجارب العربية والدولية في مجالات الوقاية من الفساد.

على المستوى العربي: قامت الهيئة خلال العام المنصرم بصب جل جهودها بالنهوض بمستوى العمل في العلاقات العربية مع النظراء العرب، ليتكلل بالنجاح في الدورة الثالثة للدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي ستعقد خلال العام القادم، سعيا لتثميل أعلى لدولة فلسطين على مستوي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

مذكرات التفاهم الدولية والعربية

حرصت هيئة مكافحة الفساد في العام 2019 على رفع قدرات كوادرها في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة، وذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع النظراء الدوليين والعرب، حيث أنها أبرمت ثلاثة مذكرات دولية، وثلاث مذكرات عربية هدفت إلى تبادل الخبرات بين الطرفين وتعزيز الأدوات الوقائية في عملها، وقد نتج عن تلك الاتفاقيات العديد من الأنشطة المتبادلة ونقل الخبرات مما سيؤدي إلى تعزيز البيئة الطاردة للفساد والوقاية منه.

مذكرات التفاهم العربية

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها/ المملكة المغربية.
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد/ دولة الكويت.
- مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية/ المملكة الاردنية.

مذكرات التفاهم الدولية

- المديرية الوطنية الرومانية لمكافحة الفساد.
- الديوان المركزي لمكافحة الفساد في جمهورية بولندا.
- وكالة مكافحة الفساد في الجمهورية الصربية.

لقاءات الهيئة مع السفراء الفلسطينيين المبتعثين، والدبلوماسيين الأجانب في فلسطين

التقت الهيئة عددا من الدبلوماسين الفلسطينيين المبتعثين في الخارج ومن الأجانب في دولة فلسطين من جميع الدول، وهذا ضمن سياق فتح سبل التعاون الدولي مع النظراء العرب والأجانب في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه، وقد تكللت تلك اللقاءات بفتح الآفاق للهيئة لتوقيع مذكرات تفاهم مع النظراء من أجل مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في مجالات عمل الهيئة في شتى القطاعات وتبادل الخبرات.

الدبلوماسيين العرب والأجانب في دولة فلسطين

المشاركة في المحافل والمؤتمرات الدولية والعربية

استندت الهيئة في عملها خلال العام 2019 ضمن مجال التعاون الدولي على أجندة السياسات الوطنية خلال السنوات 2017- 2022 «المواطن أولا» التي هدفت في محورها الثالث إلى: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين، قامت الهيئة وفي هذا الصدد بالمشاركة في العديد من المؤتمرات العربية والدولية لتعزيز مكانتها وأخذ دورها الريادي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث كانت المشاركات جميعها تصبو إلى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

المشاركات الإقليمية على صعيد تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

- الإجتماع الثالث للجنة مفتوحة العضوية في جمهورية مصر العربية بتاريخ 2019/11.

المشاركات الدولية على صعيد تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد:

- اجتماعات لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في النمسا بتاريخ 08/13 - 2019/9/8.
- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أبوظبي/ الإمارات بتاريخ 2019/12.

مؤتمرات وورش عمل دولية وإقليمية

- اجتماع اللجنة التوجيهية الإقليمية من خلال مجلس اوروبا في بروكسل بتاريخ 2019/9.
- الملتقى العربي الثالث «مكافحة الفساد أولوية تنموية في المنطقة العربية» في القاهرة بتاريخ 2019/10/3-9/28.
- اللقاء الاستطلاعي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/7.
- تنفيذ اختبارات النزاهة في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/8.
- دراسة ومراجعة «الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد» في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/10.
- زيارة ميدانية للاطلاع على «التجربة الأردنية في عمل الشكاوى» في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/11.
- الإجتماع الإقليمي السنوي لشبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فرنسا بتاريخ 2019/3.
- المؤتمر السنوي التاسع عشر «متطلبات توطين البنية التحتية الذكية في الدول العربية» في المملكة المغربية بتاريخ 2019/10.
- المؤتمر العربي «حوكمة الإدارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» في سلطنة عمان بتاريخ 2019/12.
- مؤتمر تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد في فرنسا بتاريخ 2019/10.
- مؤتمر الممارسات العالمية لحوكمة مجموعة البنك الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/10.
- لقاء حول مستقبل جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2019/12.
- مؤتمر دولي حول الصحافة الاستقصائية في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2019/11.

إنجازات الهيئة في مجال تكنولوجيا المعلومات

11 أحد عشر: إنجازات الهيئة في مجال تكنولوجيا المعلومات

الرقم	الإنجاز	الهدف	النتيجة
1	إنجاز مشروع نظام الموارد البشرية والرواتب.	حوسبة وأتمته أعمال الهيئة.	وجود نظام موارد بشرية يعمل على إدارة ملفات الموظفين من حيث الدوام والإجازات والمغادرات، وإدارة ملفات الموظفين واحتساب الرواتب، بالإضافة إلى وجود بورتال (portal) يمكن الموظف من تقديم الطلبات الإدارية إلكترونيا.
2	تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة باللغتين العربية والإنجليزية.	إشراك كافة القطاعات وشرائح المجتمع بنشاطات وأخبار الهيئة.	وجود موقع إلكتروني متطور يمكن من خلاله نشر كافة نشاطات وأخبار الهيئة وأية مطبوعات واصدارات تصدر عن الهيئة، بحيث يشكل مرجعية شاملة لكل شخص أو جهة لها علاقة بالبحث في مواضيع مكافحة الفساد.
3	بناء تطبيق خاص بالهواتف الذكية.	تسهيل الاتصال والتواصل وتقديم الشكاوى والبلاغات.	وجود تطبيق خاص بهيئة مكافحة الفساد على الهواتف الذكية يمكن من خلاله ارسال الشكاوى والبلاغات، ومتابعة أخبار ونشاطات الهيئة والمشاركة في الاستبيانات واستطلاعات الرأي التي تصدرها الهيئة.
4	عمل نظام إدارة الوثائق ومتابعة سير العمل وأرشفة المراسلات في الهيئة.	حوسبة وأتمته أعمال الهيئة.	1. تشغيل المرحلة الأولى من النظام وهي أرشفة الصادر والوارد في الهيئة حيث تم أرشفة كافة المراسلات لعام 2019. 2. بدء العمل على تشغيل المرحلة الثانية وهي مرحلة إدارة الوثائق ومتابعة سير العمل في الهيئة، حيث يمكن متابعة العمل إلكترونيا إذ أن النظام جاهز للتطبيق في العام 2020.
5	تحسين وتطوير أنظمة الحماية وأمن المعلومات في الهيئة.	حماية البيانات والمعلومات في الهيئة.	توفير مستوى من أمن المعلومات في الهيئة يضمن سلامة البيانات واستمرار توفرها، ومنع الاختراق والوصول غير المصرح به لها والحماية من الفيروسات والبرمجيات الخبيثة.

6	تطوير مركز البيانات في الهيئة، و تحسين وتوسعة البنية التحتية لشبكات الحاسوب والهاتف، وتشغيل أجهزة حاسوب جديدة.	تحسين الخدمات الإلكترونية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.	تطوير مركز البيانات بزيادة سعة التخزين، وتحسين الأداء من خلال تحسين قدرات أجهزة السيرفر (Server)، واستخدام تقنيات جديدة في بناء وتشغيل أجهزة السيرفر (Server). بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية لشبكات الحاسوب والهاتف في الهيئة من أجل استيعاب الموظفين الجدد.
7	تشغيل نظام إقرارات الذمة المالية.	حوسبة وأتمته أعمال الهيئة.	توفير سيرفر (Server) وقاعدة بيانات لنظام إقرار الذمة، إذ تم بناء النظام في الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة.
8	إنجاز أعمال اللجنة التوجيهية للبوابة العدلية لقطاع العدالة.	إنجاز البوابة الإلكترونية الموحدة للخدمات العدلية.	تحديد متطلبات واحتياجات هيئة مكافحة الفساد في ما يتعلق بتحقيق البوابة العدلية الموحدة.
9	إنجاز الجوانب التقنية في المؤتمر الدولي "نزاهة وحوكمة من اجل التنمية المستدامة".	عقد مؤتمر دولي يحقق النجاح والأهداف المطلوبة.	- تقديم الدعم الفني اللازم في قاعات المؤتمر و للمشاركين . - التسجيل الإلكتروني للحضور في المؤتمر.

أنشطة الهيئة الإعلامية

أولاً: التغطيات الإخبارية

تم نشر (185) تقريرا وخبرا صحفيا خلال العام المنصرم مقارنة بـ (74) خلال عام 2018، حيث غطت الأخبار والتقارير كافة فعاليات الهيئة وانشطتها، بالإضافة إلى بعض التقارير التوعوية التي هدفت لتعريف المواطنين بقانون مكافحة الفساد والقوانين والأنظمة المتعلقة به، وتشجيعهم على الإبلاغ عن شبهات الفساد.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع الأخبار خلال أشهر السنة:

الشكل (16): الأخبار الصادرة عن المكتب الإعلامي خلال عام 2019

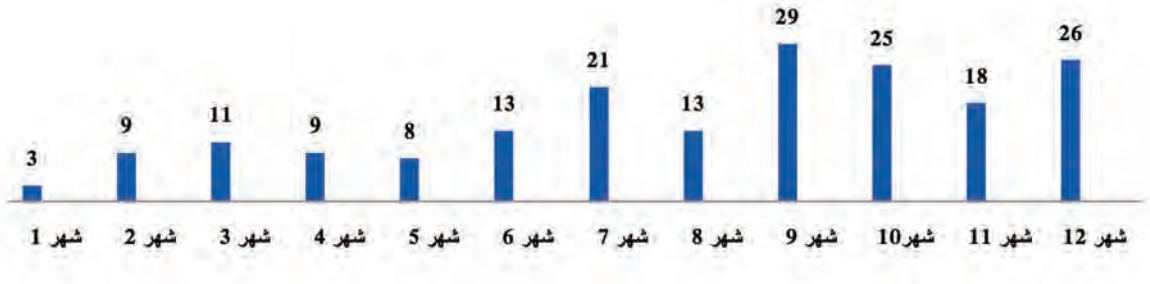

تم نشر الأخبار على الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد، وصفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك وتويتر) (Facebook and Twiter)، إذ قام (60) موقع إخباري محلي بنشر أخبار تتعلق بالهيئة، قُسمت كالتالي:

- 48 وكالة أنباء ومواقع إخبارية.
- 7 مواقع إلكترونية تابعة للإذاعات المحلية.
- 3 مواقع إلكترونية تابعة للفضائيات المحلية.
- موقعان إلكترونيان تابعان للصحف المحلية.

الشكل (17): المواقع المحلية التي نشرت أخبار الهيئة

المؤسسات الإعلامية الأكثر تغطية لأخبار وفعاليات الهيئة

إذ نشرت كل من وكالة دنيا الوطن (150) خبراً، وكالة وطن للأنباء (115) خبراً، ووكالة معا الإخبارية (113) خبراً، ووكالة سوا (60) خبراً، ووكالة وفا للأنباء (58) خبراً.

الإذاعات المحلية الأكثر نشرا لأخبار الهيئة :

قام راديو الخليل بنشر (121) خبراً، و فضائية النجاح (80) خبراً.

الصحف المحلية :

حيث نشرت كل من صحيفة الحياة الجديدة (78) خبراً، وجريدة الأيام (68) خبراً، وجريدة القدس (38) خبراً.

"خلال لقاء جمع مسؤولي الهيئة بشبكة الصحفيين الإقتصاديين"

براك: مستعدون للانفتاح على الصحافيين ووسائل الإعلام وفقا لأحكام القانون

رام الله - الحياة الجديدة - أعلن رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك الانفتاح على وسائل الإعلام والتعاون مع الصحفيين وفقا لأحكام القانون، والإستعداد للتواصل الدائم معهم لخدمة الجهود الوطنية في مواجهة ومكافحة الفساد.

جاء ذلك خلال لقاء نظمته الهيئة مع شبكة الصحفيين الاقتصاديين التابعة لنقابة الصحفيين، أمس، وذلك لتعزيز وتوطيد العلاقة والعمل المشترك بين الجانبين.

وأوضح المستشار براك أن هيئة مكافحة الفساد "منفتحة للتعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، مشددا على أهمية التعاون بين الهيئة والصحفيين خاصة وأن دورهم تكميلي وعلاقتهم تشاركية، مؤكدا على أهمية إلتزام الصحفيين بمسؤوليتهم الإجتماعية والأخلاقية تجاه المجتمع الفلسطيني.

بدوره أكد مسؤول ملف الإعلام في هيئة مكافحة الفساد منتصر حمدان على رغبة الهيئة بتعزيز تعاونها مع مختلف المؤسسات التي تعمل بإطار تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة وخاصة المؤسسات الإعلامية منها، مشيرا إلى أن الهدف من اللقاء هو توطيد العمل المشترك وإيجاد صيغة للدعم المتبادل بين الجانبين.

وأوضح بأن الهيئة تملك جميع المعلومات التي يحتاجها الصحفي ولكن يوجد ضوابط ومعايير قانونية لا يمكن تجاوزها عند الإفصاح عن المعلومات، بحيث لا يمكن الإفصاح عن معلومات حول الملفات التي ما زالت قيد التحقيق والدراسة والتحري، مؤكدا بأن التحدي أمام الصحفيين لا يكمن بالحصول على المعلومات وإنما تحليلها للوصول إلى حقائق جديدة، مشددا على أهمية التعاون بين الهيئة والصحفيين خاصة في مجال صحافة البيانات وتحليلها وقضايا غسيل الأموال وغيرها.

وأكد حمدان استعداد الهيئة لدعم الشبكة وتوفير بعض الدورات التدريبية التي يحتاجها الصحفيين خاصة في مجال التغطية الإعلامية لقضايا الفساد.

من جانبه أكد مدير عام المعلومات والمتابعة في هيئة مكافحة الفساد عصام عبد الحليم على أن هيئة مكافحة الفساد لا تعمل بشكل منفصل، وليس من إختصاصها إصدار أحكام البراءة أو الإدانة، داعيا الصحفيين لتغطية جلسات محكمة جرائم الفساد للحصول على المعلومات التي يحتاجونها، مشيرا إلى أهمية الإطلاع على التقارير السنوية للوزارات والهيئات الفلسطينية لما تحتويه من معلومات وبيانات تساعد الصحفيين في إطار عملهم.

من جهته أوضح منسق شبكة الصحفيين الإقتصاديين الصحفي أيهم أبو غوش أن الهدف من تأسيس الشبكة هو تطوير قدرات الصحفيين خاصة في المجال الإقتصادي، مؤكدا بأن الشبكة تسعى لتوطيد علاقتها مع مختلف المؤسسات الفلسطينية، مشيرا إلى أهمية التعاون المشترك بين الشبكة وهيئة مكافحة الفساد بسبب وجود تقاطع كبير بين عمل الطرفين، خاصة في مجال شبهات الفساد المالي.

وأكد بأن الشبكة لا تسعى للشهرة ولا تتبع أسلوب "الصحافة الصفراء" وإنما تسعى لتطوير قطاع الصحافة وتدريب الصحفيين على تناول قضايا الفساد وفقا لأحكام القانون، داعيا لتنفيذ لقاءات دورية بين الشبكة وهيئة مكافحة الفساد.

واتفق المجتمعون على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين، وعلى ضرورة توفير دورات تدريبية للصحفيين مختصة بتغطية قضايا الفساد، مشددين على أهمية تسهيل مهمة الصحفي بالحصول على المعلومات التي يحتاج إليها في عمله ليتمكن من لعب الدور الرقابي المناط به، وضرورة ترتيب وتنظيم لقاءات دورية منتظمة للصحافيين والمسؤولين في الهيئة.

أخبار الهيئة في الوكالات الأنباء العربية:

تم تغطية أخبار الهيئة في (27) موقع إخبار عربي، توزعت كما يلي:

- 10 مواقع سعودية.
- 10 مواقع مصرية.
- موقعان إمارتيان.
- موقعان عراقيان.
- موقع أردني.
- موقع لبناني.
- موقع سوري.

وتم نشر (6)أخبار على مواقع عالمية، وهي:

- The World News
- همسة سماء لتنمية المرأة والطفل/ الدنماركي.

ثانيا: التصوير الفوتوغرافي

قامت الدائرة الإعلامية في الهيئة خلال عام 2019 بتصوير (181) نشاطاً للهيئة، تنوعت ما بين ورش عمل ولقاءات ومؤتمرات ودورات وتوقيع مذكرات تعاون وتفاهم، بالإضافة إلى تصوير عشرات اللقاءات الرسمية داخل مكتب رئيس الهيئة، وتصوير كامل جلسات المؤتمر الدولي الأول للهيئة.

تم نشر هذه الصور على الموقع الإلكتروني للهيئة وصفحاتها على وسائل التواصل الإجتماعي، بالإضافة لنشر مجموعة من الصور المختارة على وسائل الإعلام لنشرها مع الأخبار المتعلقة بالهيئة، كما تم حفظ جميع الصور في الأرشيف الإلكتروني لدى الدائرة الإعلامية لاستخدامها وقت الحاجة.

و تم تصوير (27) نشاطاً للهيئة خلال شهر تموز، بينما تم تصوير نشاطين فقط للهيئة خلال شهر كانون الثاني، حيث شهدت الهيئة في النصف الثاني من عام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الأنشطة والفعاليات.

الشكل (18) الإرتفاع في عدد الأنشطة والفعاليات المصورة خلال عام 2019

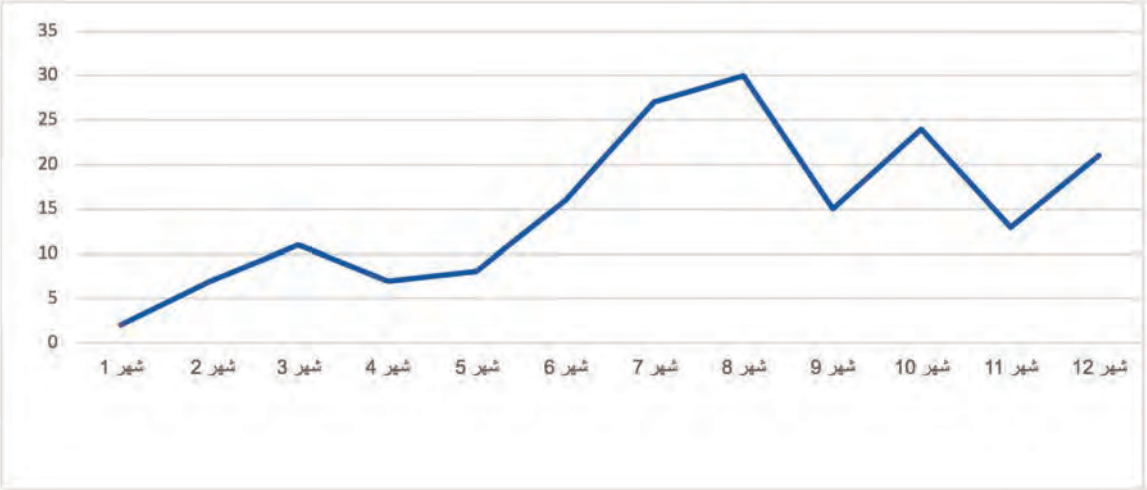

ثالثاً: التقارير المصورة

تعمل الدائرة الإعلامية في الهيئة على دعوة وسائل الإعلام المحلية إلى تغطية أنشطتها وفعالياتها، بحيث تعمل وسائل الإعلام على إعداد تقارير مصورة عن الأنشطة وبثها على القنوات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية الخاصة بهم، وقد قامت وسائل الإعلام خلال عام 2019 بتغطية أكثر من (35) نشاطاً للهيئة، ومن بين وسائل الإعلام التي عملت على تغطية أنشطة الهيئة: تلفزيون فلسطين، ووكالة وطن للأنباء، وفضائية القدس التعليمية، ووكالة معا، وفضائية النجاح، ووكالة وفا، شبكة راية الإعلامية، وغيرهم.

الشكل (19): التقارير المصورة موزعة على أشهر السنة

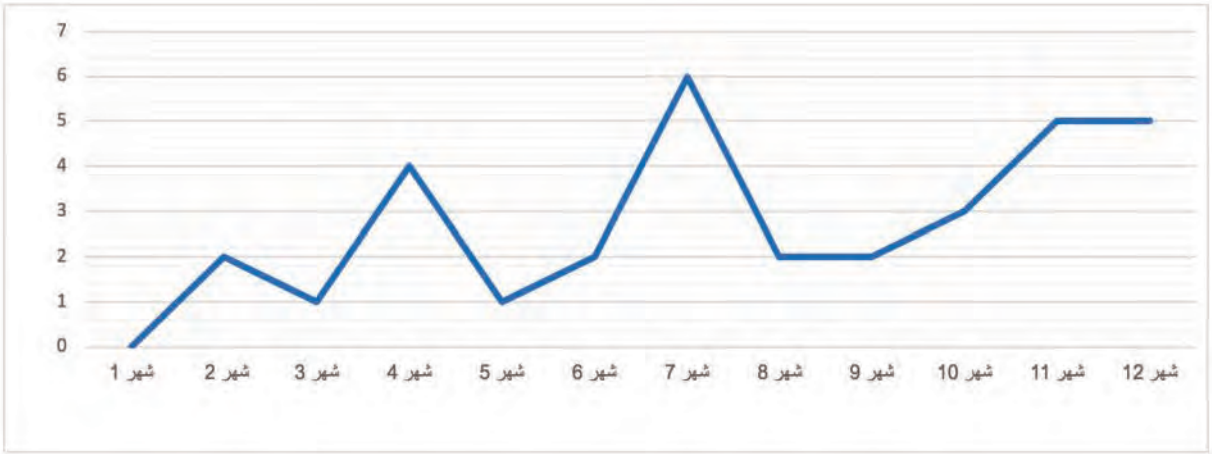

رابعاً: التقارير الإذاعية

تعمل الدائرة الإعلامية على تعزيز تعاونها ونشر أنشطة الهيئة من خلال وسائل الإعلام المسموعة وبالإضافة لوسائل الإعلام المرئية، وذلك بهدف الوصول لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع الفلسطيني، ونسقت الدائرة الإعلامية مع عدد من الإذاعات المحلية خلال عام 2019 من أجل إجراء سلسلة من اللقاءات مع موظفي ومسؤولي الهيئة للحديث حول آلية عمل الهيئة وأنشطتها وفعالياتها، ودعوة المواطنين للتعاون معها من خلال الإبلاغ عن شبهات الفساد، حيث قامت الإذاعات المحلية بإجراء أكثر من (15) مقابلة إذاعية خلال العام المنصرم، ومن أبرز تلك الإذاعات: شبكة أجيال الإذاعية، شبكة راية، راديو وطن، راديو رام الله، راديو الجامعة الأمريكية، إذاعة صوت فلسطين، راديو نساء اف ام، إذاعة حرة وغيرهم.

ويُوضح الشكل البياني التالي تقسيم التقارير على الإذاعات المحلية :

الشكل (20) : تقسيم التقارير الإذاعية خلال عام 2019

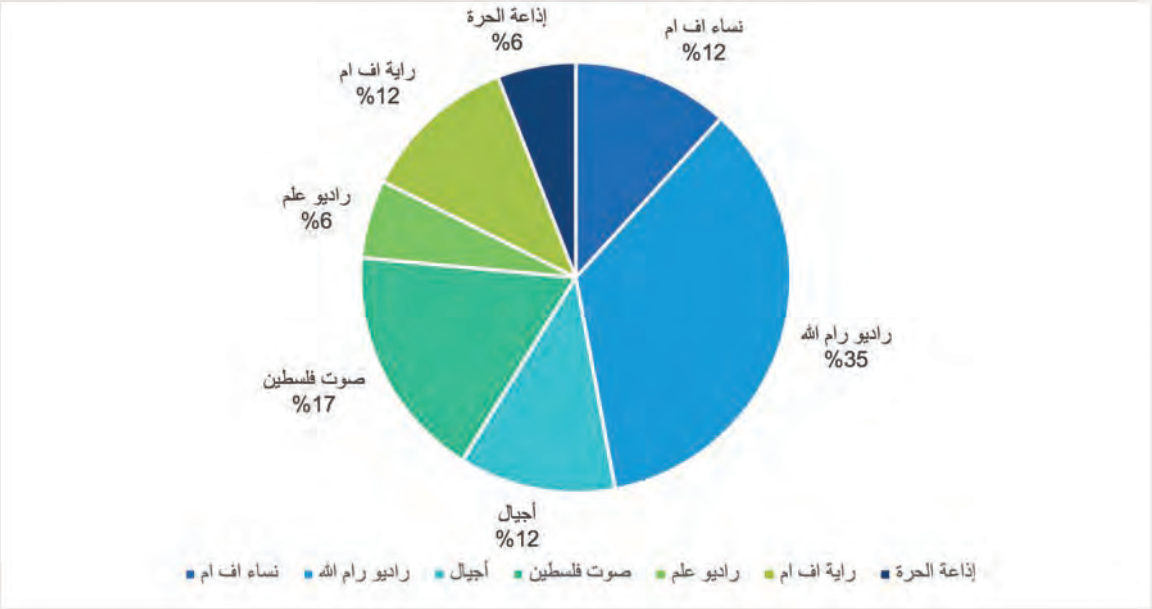

خامساً : مقابلات تلفزيونية

تم استضافة عدد من كادر الهيئة خلال نشرات الأخبار والبرامج التلفزيونية المختلفة، عبر تلفزيون فلسطين، فضائية القدس التعليمية، تلفزيون النجاح وتلفزيون معا.

سادساً: البث المباشر

تم بث أكثر من (8) فعاليات للهيئة على الهواء مباشرة، عبر كل من تلفزيون فلسطين، ووكالة وطن للأنباء على موقع الوكالة وصفحتها على مواقع التواصل الإجتماعي.

سابعاً: فيديوهات عن الهيئة

عملت الدائرة الإعلامية وبالتعاون مع بعض الصحفيين ووكالات الأنباء على إعداد فيديوهات حول الهيئة، وهي:

- تصوير وإخراج فيديو تعريفي قصير عن الهيئة، يتضمن رسالتها وأهدافها ورؤيتها ومحاور عملها وطرق التواصل معها، وتم بثه على فضائية فلسطين لأكثر من مرة، ونشر على صفحة الهيئة وموقعها بالإضافة لنشره على عدد من الوكالات الإخبارية.
- إعداد وإنتاج فيديو (انفو جرافيك) حول إقرارات الذمة المالية، لتعريف المواطنين بإقرارات الذمة المالية وأهمية تسليمها.

ثامناً: فلاشات رمضان

تم تصميم 30 فلاش رمضاني، وقد تم نشرهم على صفحة الهيئة عبر موقع الفيس بوك في شهر رمضان المبارك خلال عام 2019، تضمنت الفلاشات إحصائيات عن الهيئة، ومقتبسات من كلمات فخامة السيد الرئيس حول هيئة مكافحة الفساد، وبعض الآيات القرآنية المتعلقة بتحريم الفساد.

أنشطة الهيئة الإدارية والمالية

نظرا لتنامي المهام والأعباء التي تواجهها الهيئة فقد سعت إلى تعزيز القدرات الإدارية والفنية للكادر الوظيفي، وعملت على تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز استقلالية الهيئة بما يخدم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وشهد عام 2019 تركيزا» ملحوظا استهدف تأسيس وتعزيز البناء الإداري والفني لكادر الهيئة، والوصول به إلى مستوى يستجيب للتحديات الخارجية بفاعلية وكفاءة، وقد لعبت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية دورا أساسيا في رفع الكفاءة والقدرات التنموية للكوادر البشرية في الهيئة.

وقد قامت الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية بتحديد الإحتياجات التدريبية لرفع قدرات الموظفين وزيادة فرص التدريب والتطوير فيما يخص ناحية التنمية البشرية للكادر (التطوير والتدريب).

إذ تم اعتماد خطة تدريب فاعلة وتم ربطها بأهداف الإدارة وبالمسار الوظيفي لكل موظف، وتم إشراك عدد أكبر من الموظفين والمستويات الوظيفية في التدريب، حيث تم إدراج مواضيع متخصصة تتلاءم واحتياجات موظفي الهيئة.

وبلغ عدد الموظفين الذين تم تدريبهم خلال العام 2019 في الخارج بالتعاون مع منظمات ومؤسسات عربية ودولية 39 موظف، وقد تم تدريبهم في 16 دورة تدريبية انقسمت ما بين متخصصة وفنية.

كما عملت الهيئة على رفع مستوى التدريب وتعزيز التعاون الدولي وتطوير برامج الإجراءات الوقائية ومنع وقوع الفساد، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل العربية والإقليمية والدولية، ويبين الرسم التوضيحي التالي ذلك:

الشكل (21) التوزيع النسبي لمهمات السفر الخارجية حسب برامج عمل الهيئة خلال عام 2019

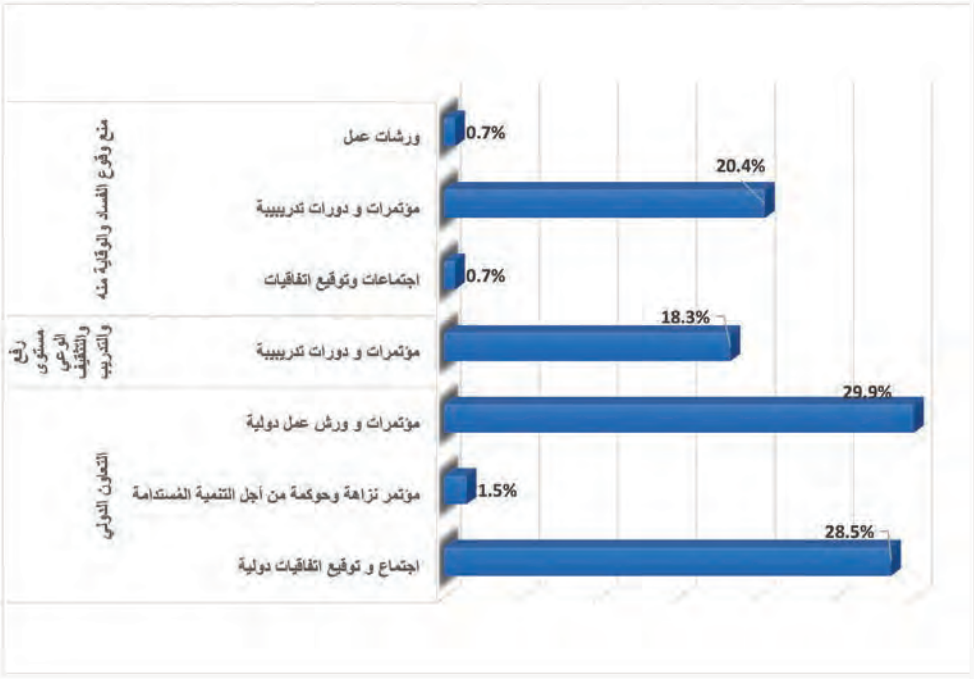

ومن الجدير بالذكر أنه جاري العمل على اعتماد آليات فاعلة لتنظيم وضبط التدريب الخارجي، من أجل تحديد الإحتياجات التدريبية وربطها بالخطط التدريبية، كما تم إدراج بند التدريب على موازنة الهيئة لعام 2020، وتخصيص المبالغ الكافية له.

هيئــة مكافحــة الفســاد

Palestinian Anti-Corruption Commission

الآن..

حمّل تطبيق

هيئة مكافحة الفساد

على هاتفك الذكي

تقديم شكوى أو بلاغ، متابعة أخبار وأنشطة الهيئة، المشاركة باستطلاعات رأي، أسئلة قانونية وعامة، أسئلة تتعلق بإقرار الذمة المالية، مطالعة ألبومات الصور.

ANDROID APP ON Google play

Download on the App Store

هيئة مكافحة الفساد / البيرة- البالوع (+970) 2 2424016-7-8 https://www.facebook.com/PACC.PAL

"هيئة مكافحة الفساد، مؤسسة وطنية مستقلة، تقود جهود الفساد وحماية المجتمع والمال العام من مخاطره، وملاحقة مرتكبيه، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، من خلال انفاذ القانون والتدابير الوقائية، ونشر قيم وثقافة مكافحة الفساد، بالتعاون مع مختلف أطياف المجتمع ومؤسساته، وصولاً الى مجتمع إيجابي مساهماً في جهود مكافحة الفساد"

للتواصل مع هيئة مكافحة الفساد

البيرة - البالوع - شارع مكة

022424018/ 022424017/ 022424016

022424015

info@pacc.pna.ps

www.pacc.ps